الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية

" دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في المؤسسات الاقتصادية بتقرت خلال الفترة (مارس ـ ماي 2023)"

من إعداد الطالبتين:

- دفرور حنين
- صولي عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ.د/.....صديقي فؤاد.....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيساً
- أ.د/..... بكاري بلخير.....(أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرر
- أ.د/.....عوينات فريد.....(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية

" دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في المؤسسات الاقتصادية بتقرت خلال الفترة (مارس ـ ماي 2023)"

من إعداد الطالبتين

- دفرور حنين
- صولي عائشة

وأجيزت علنا نوقشت بتاريخ

2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ.د/.....صديقي فؤاد.....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيساً
- أ.د/..... بكاري بلخير.....(أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرر
- أ.د/.....عوينات فريد.....(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية: **2023/2022**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إهداء

اهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها:

إلى من حملتني وهن على وهن وشقت وتعبت في تربيتي وتعلمي وأعانتني بدعواتها إلى التي تغمرني دفأ وحنانا عند احتواءها لي تحت جناحيها وترتجف الكبد لابتعادها إلى التي مهما قلت فيها ولو أهديت لها حياتي لن تكفيها أمي ثم أمي ثم أمي الغالية.

إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى الذي لطالما تمنى لي الأفضل إلى الذي علمني أبجدية الحياة وأذاقني سقيا من كأسها بحلوه ومره، وطالما فرح لفرحتي أبي العزيز أطال الله لنا في عمره.

إلى من بها أكبر وعليها اعتمد.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي "أختي حبيبتي"

إلى من هم أقرب اليا من روحي والى من شاركني حضن أمي إخوتي وسندي.

إلى كل الأهل والأقارب والى كل من اتسعت لهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى صديقاتي اللواتي رافقنني طيلة انجاز هدا العمل المتواضع.

حنين

إهداء

اهدي هذا العمل:

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله،إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى،إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بتوفيق،تتبعتني خطوة في علمي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إلى الذين تقاسموا معي عبء الحياة إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى صديقتي التي رافقتني طيلة انجاز هذا العمل المتواضع حفظها الله

وإلى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

والى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلمي

والى كل"الاهل والاحباب والاصدقاء

عائشة

كلمة شكر

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتنزل برحمته البركات تتفرج بقدراته الأزمات خالق الأرض والسموات الذي اعننا بفضله وكرمه على انجاز هدا العمل وتمامه.

أتوجه بالشكر الجزيل وخالص التقدير والعرفان:

إلى الأستاذ المشرف الدكتور"بكاري بلخير" على التفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بجهده في الإرشاد والتوجيه لإتمام هدا العمل في صورته النهائية.

إلى الأستاذ "بدر الزمان خمقاني" لما بذله معنا من جهد والذي كان لتوجيهاته القيمة أثر كبير في إخراج هذا العمل

إلى أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هدا العمل ومناقشة وإبدائهم ملاحظتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا وشكرنا إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث المتواضع سواء من بعيد أو قريب.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية من خلال تسليط الضوء على أهم السياسات المحاسبية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق ملائمة في القوائم المالية وللإجابة على الإشكالية البحث اتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لمعرفة الإطار المفاهيمي لكل من السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية عن طريق جمع ما توفر من معلومات كتب ومجلات ومذكرات كما تطرقا أيضا لمعرفة الدراسات السابقة و أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة، ولدعم الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية على عينة من المهنيين وقد تم توزيع 50 استمارة استبيان ورقية وتم حصد 48 استمارة قابلة للدراسة واعتمدنا في تحليل الاستبيان على برنامج Spssو لقد توجت الدراسة بان السياسات المحاسبية لها تأثير على خاصية القوائم وكذاك للسياسات المحاسبية تؤثر ايجابيا على خاصية الملائمة القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: سياسات محاسبية، خاصية ملائمة للقوائم المالية

summary:

This study aims at the extent of the impact of accounting policies on the appropriateness of the financial statements by highlighting the most important accounting policies adopted by the institution to achieve appropriateness in the financial statements. Finance by collecting the available information، books،also touchedon previous studies and the differences and similarities between the current study and previous studies and the support of the theoretical side we relied on the inductive approach in the applied side through a field study on a sample of professionals and it has been distributing 50 paper questionnaires 48 study able from were collected and we relied on the Spss program to analyze the questionnaire. The study concluded that accounting policies have an impact on the adequacy of the financial statement as well as accounting policies positively affect the adequacy of the financial statements.

قائمة المحتويات

اهداء..... I

شكر: II

ملخص IV

قائمة المحتويات V

قائمة الاشكال VI

قائمة الجداول VII

قائمة الاختصارات والرموز VIII

قائمة الملاحق IX

مقدمة ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية..... 2

تمهيد:..... 2

المبحث الأول: عرض عام حول السياسات المحاسبية.وخاصية الملائمة للقوائم المالية 3

المبحث الثاني:الدراسات السابقة في الموضوع..... 22

خلاصة الفصل الأول 31

الفصل الثاني: الدراسةالميدانية لعينة من المهنيين 32

تمهيد:..... 33

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة 34

المبحث الثاني: .عرض ونتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها 39

خلاصة الفصل الثاني:..... 51

الخاتمة..... 53

قائمة المصادر والمراجع..... 56

قائمة الملاحق 60
الفهرس 69

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2–1	متغيرات الدراسة الميدانية	36
2–2	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	40
2–3	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	41
2–4	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	43

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	إحصائيات استمارة الاستبيان	35
2-2	اختبار ثبات الاستبيان	37
2-3	مقياس ليكارت الثلاثي	38

قائمة الجداول

4-2	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	38
5-2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	39
6-2	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	41
7-2	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	42
8-2	المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للسياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالية	44
9-2	المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لخاصية الملائمة للقوائم المالية	45
10-2	المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لتأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية	47
11-2	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم	48
12-2	تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية نموذج اختبار الفرضية الثالثة	48
13-2	قيم المعاملات خط الانحدار البسيط للمعاملات	49

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار/ الرمز	الدلالة
SCF	النظام المحاسبي المالي
AAA	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
LIFO	ما يرد أخيرا يصرف أولا
FASB	هيئة معايير المحاسبة المالية
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج معامل إلفا كرومباخ	60
02	نتائج الدراسة الوصفية للمعلومات العامة	60
03	نتائج الإجابة على كل فقرات الاستبيان	61
04	نتائج اختبار الفرضية الأولى	63
05	استمارة الاستبيان	64

مقدمة

تعتبر السياسات المحاسبية في ظل الظروف الراهنة والتحولات التي شاهدتها الجزائر منذ سنة (2010) بتطبيقها النظام المحاسبي المالي، محور أساسي لبناء القوائم المالية وذالك باعتبار أن المعلومة المحاسبية هي العنصر الأساسي في مختلف القوائم المالية التي تحررها المؤسسة فلا تحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا اتسمت بالخصائص الرئيسية التي تجعلها مفيدة لمستخدميها .كما يجب أن يكون هناك ديمومة للسياسات المحاسبية حتى تتوفر الملائمة في القوائم المالية حيث تعتبر السياسات المحاسبية مرشد لتوضيح كيفية استخدام وتطبيق الإجراءات للحصول على معلومات محاسبية محددات وقيود للمبادئ المحاسبية حيث تقوم المؤسسة باختيار سياستها بثبات لتكون هناك مرونة متاحة للسياسات المحاسبية في اختيارها الطرق والنماذج التي تؤدي إلى نتائج مختلفة، وبالتالي اختلاف في أداء المؤسسة على أساس التغيير في الطرق والمناهج.

ونتيجة للكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تكمن الحصول عليها، وإمكانية عدم الاستفادة منها في تضليل متخذي القرارات، نشأت تحديد خصائص نوعية تنعكس في نتائجها على القوائم المالية للمؤسسة لهذا لجأ المتهمون بالسياسات المحاسبية إلى وضع الصفات والسمات الخاصة بالمعلومة المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن أهم هذه الخصائص نجد خاصية الملائمة.

وللإحاطة بالموضوع محل الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية على العينة محل الدراسة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؟
- هل تتوفر خاصية الملائمة للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
- هل تؤثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الأسئلة المطروحة ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يتيح النظام المالي المحاسبي التغيير السياسات المحاسبية.
- تتوفر خاصية الملائمة للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- هناك تأثير معنوي للسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية على العينة المستهدفة.

✓ **هدف الدراسة:**

يصب هدف هذه الدراسة في:

- التعرف على العوامل المؤثرة على تطبيق السياسات المحاسبية.
- معرفة دور خاصية الملائمة للقوائم المالية في اتخاذ القرار.
- استنباط العلاقة بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

- حداثة الموضوع باعتباره نقطة فاصلة في اتخاذ القرارات.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع نظرا لعلاقته بالتخصص محاسبة وجباية معمقة.
- قلة الدراسات في هذا الموضوع الذي تناول المتغيرين معا، أي السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية.

✓ **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية للدراسة: في هذه الدراسة حاولنا استقصاء أراء عينية من المهنيين (مدير الشركة، دائرة المالية محافظي الحسابات، المحاسبين في الشركة) وكانت الدراسة على مستوى العديد من الشركات.

الحدود الزمنية للدراسة:امتدت حدود الدراسة انطلاقا من تاريخ توزيع الاستبيان من26 مارس إلى 25 ماي 2023

✓ **المنهج والأدوات المستخدمة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة اتبعنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي:للإمام بالجانب النظري للدارسة حيث يتعمد هذا المنهج على وصف الدراسة وصفا دقيقا هو متوفر من مختلف المصادر العربية والأجنبية على اختلاف أشكالها من كتب ورسائل جامعة والدوريات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وكذلك تحليل وتفسير لمختلف عناصر الموضوع لبناء عليها استنتاجها والرفع من القيمة العملية للدراسة.

المنهج الاستقرائي: بغية تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية فقد اعتمادنا هذا المنهج وذالك عن طريق جمع البيانات من عينة الدراسة عن طريق استبيان محكم التصميم، حيث يحتوي على الأسئلة التي يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية.

الأدوات المستخدمة:من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم الاستعانة باستبيان محكم التصميم يوزع على الأطراف ذات العلاقة من مهنيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين في الشركات مثل: شركة الاسمنت عين توتة وحدة تقرت وأحد فروع شركة سون لغاز تقرت، وأحد فروع سونطراك وشركة الطاقات المتجددة.....الخ.

✓ **هيكل وأجزاء البحث:**

تبعا للأهداف المسطرة لهذا البحث ولمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة. يتناول أولهما الأدبيات النظرية للسياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية ويندرج ضمن هدا الفصل ثلاث مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول عرض عام حول السياسات المحاسبية، أما المبحث ثاني فهو عبارة عن الأساس النظري لخاصية الملائمة للقوائم المالية، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن الدراسات السابقة في الموضوع

أما الفصل الثاني والذي يخص الدراسة الميدانية والذي قسمناه إلى مبحثين يعني الأول بطريقة وأدوات الدراسة والتي تتمحور منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات وكذالك أدوات الدراسة الميدانية والإجراءات الإحصائية والقياسية والبرامج المستخدمة في معالجة الاستبيان في حين يحتوي المبحث الثاني على عرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها.

✓ **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا صعوبات عند إعداد البحث تتعلق بما يلي:

- استغراق وقت كبير في الإجابة على الاستبيان.
- صعوبة إجراء مقابلة مع المهنيين لاستقصاء أرائهم.
- قلة الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوعنا بنفس متغيراته.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية

تمهيد:

يحظى موضوع السياسات المحاسبية وأثره على خاصية الملائمة للقوائم المالية باهتمام الفكر المحاسبي على الهيئات المهنية أو الممارسين للمهنة

وفي تناولنا لهذا الفصل سنحاول التطرق إلى الأدبيات النظرية بصفة عامة للسياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب ومن تم كانت خطة الفصل الأول على النحو التالي:

المبحث الأول: عرض عام حول السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية.

المبحث الثالث: دراسات السابقة حول الموضوع.

المبحث الأول: عرض عام حول السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية

يتناول هذا المبحث نبذة من أهم الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة حيث يعالج في محتواه ماهية السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية.

المطلب الأول: عرض عام حول السياسات المحاسبية

لقيت السياسات المحاسبية بمفهومها كثيرا من الجدل من قبل الكتاب والباحثين نظرا لاختلاف الفكر، وتعدد الدراسات المحاسبية المنشأة، فنجد أن التعاريف تختلف من خلال الفروع سوف نتطرق إلى المفاهيم الأساسية:

الفرع الأول: تعريف السياسات المحاسبية

التعريف الأول:إن مصطلح السياسة في الأدب المحاسبي يعبر عن رأي عام مستقر تعارف عليه المتهنون لمهنة المحاسبة والمراجعة وأصبحت بمثابة قاعدة عامة.

يتم استخدام وتطبيق السياسات المحاسبية كمرشد وموجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات المحاسبية للحصول على المعلومات المحاسبية كهدف عام للنظام المحاسبي.

في بعض الحالات يحصل خلط ما بين السياسات المحاسبية والمبادئ المحاسبية، إذا تدخل تلك السياسات كجزء من المبادئ المحاسبية الأساسية، كما يعتبرها البعض الأخر الاستثناء في تطبيق المبادئ المحاسبية أي تعتبر محددات وقيود على المبادئ[1].

التعريف الثاني: إن السياسة المحاسبية تعبر عن عملية اختيار بدائل مهنية عن طريق إعداد التقارير وأنظمة القياس وأساليب الإفصاح ويتم هذا الاختيار من بين كل ما يتاح الأغراض التقارير المالية في منشآت الأعمال، قد تقوم منشات معينة ببعض الخيارات المتاحة لها، ويجب أن تتضمن القوائم المالية وصفا للبدائل المختارة ذات الأهمية[2].

التعريف الثالث:تعبر السياسات المحاسبية عن اختيارات الإدارة لأي من الطرق المحاسبية المتعارف عليها عند تطبيق الإجراءات المحاسبية لقياس وعرض العمليات المالية[3].

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في النظرية المحاسبية**، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 202.

[2] كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية الطبعة الرابعة، 1990، ص 27.

[3] وليد محمد الشبابي، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص282.

التعريف الرابع: هي عبارة عن مجموعة من الطرق والأساليب وأسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وكذلك الإجراءات التي تحكم المهنيين في ممارستهم المهنية[1].

الفرع الثاني: أنواع السياسات المحاسبية

1) سياسة الإفصاح التام:

لقد بدأ الاهتمام يتزايد في السنوات الأخيرة بضرورة الالتزام بتطبيق سياسة الإفصاح لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية من اجل اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل. وهذا الأمر لم يعد يهم المالكين أو المساهمين الحاليين فقط بل عدة جهات وفي مقدمتهم المستثمرون الجدد أو المتوقع دخولهم كالمستثمرين إذا يهمهم الحصول على المعلومات المحاسبية تتصف بالدقة والموضوعية والملائمة والوضوح والشمول بعيدا عن التضليل والغموض ولا يجوز إخفاء بيانات محاسبية تشكل أهمية جوهرية في اتخاذ قرارات من قبل بعض الجهات المستخدمة للمعلومات[2].

إن عملية الإفصاح والعلانية في عرض المعلومات يجب أن تكون شاملة لكافة مراحل الدورة المحاسبية، مجسدة في تطبيق النظام المحاسبي مما يتطلب إضافة توضيحات ضمن القوائم المالية سواء على شكل إيضاحات بين قوسين لتقديم توضيح أكثر للبند الذي تتضمنه القوائم المالية و بالذات الميزانية العمومية عندما يصعب التعبير الكمي عن بعض الأحداث الوصفية كما يستخدم أسلوب الملاحظات الهامشية و التوضيحات المرفقة التي تساهم في تسليط الضوء على بعض النقاط الجوهرية و المهمة والتي يصعب توضيحها ضمن القوائم المالية مباشرة، كما لا تقل أهمية استخدام الكشوفات التفصيلية و الملاحق و الجداول المرفقة، عدا عن تقارير مجلس الإدارة وما تحتويه من بيانات مهمة عن بعض الجوانب، ويبقى تقرير مراجع الحسابات الخارجي أحد العناصر الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها والمعبرة عن تطبيق سياسة الإفصاح. لذا لا بد من معرفة الحدود والمجال الواجب استخدامه لممارسة الإفصاح إذا يتطلب معرفة ما يلي:

- ✓ لمن يوجه الإفصاح، وماهو الهدف منه وماهو مستوى مستخدمي المعلومات المفصح عنها؟
- ✓ ما هو نوع وحجم وقيمة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها؟
- ✓ ماهي الآثار الحالية والمستقبلية للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها؟
- ✓ متى يتم ممارسة الإفصاح؟
- ✓ ما هو مجال الإفصاح هل يقتصر على القوائم المالية أم هناك مجالات أخرى؟

[1] محمد مطر، مرسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح**عمان، الطبعة الثانية، ص 72.

[2] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في النظرية المحاسبية**، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص 202.

- ✓ ماهي أساليب الإفصاح الواجب إتباعها؟
- ✓ ماهي أنواع الإفصاح الواجب إتباعها

إن الإفصاح يجب أن يوجه للقارئ الواعي(PRUDENT USER) للتقارير المالية، ويرى البعض ضرورة توجيه الإفصاح إلى المستثمر المتوسط(AVERAGE INVESTOR)، يهدف الإفصاح إلى إزالة الغموض و تجنب التضليل في عرض المعلومات المالية و المحاسبية و مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة و بالذات في الجانب الاستثماري لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها يتناسب مع أهمية اتخاذ القرارات المزمع اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي و فهم واستيعاب الحاصر و التنبؤ بالمستقبل. كما أن الإفصاح لا يقتصر فقط في نهاية السنة المالية، بل لا بد أن يكون خلال السنة للإفصاح عما تتضمنه الدفاتر و السجلات المحاسبية من عمليات إثبات وتوجيه القيود وترحيلها لغاية إعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية و يتجاوزها ما بعد إعداد تلك القوائم للكشف عن بغض الجوانب التي تستحق الإفصاح كما أن مجال الإفصاح ليس بالضرورة عن القوائم المالية الرئيسية أو المكملة منها مثلا: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي, قائمة التغير في المركز المالي، قائمة التدفق النقدي، بل يتجاوز ذلك ليشمل التقارير المالية و الكشوفات التي تعبر عن بعض النشاطات التي تقوم بها الوحدة المحاسبية[1].

ولا بد من استخدام أساليب للإفصاح تنسجم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية، ومن أكثر الأساليب استخداما هي: الملاحظات الهامشية الإيضاحات بين قوسين الملاحظات الإضافية الكشوفات والسجلات التحليلية المرفقة تقارير مجلس الإدارة تقارير مراجعي الحسابات السابقة والحالية أية ملاحظات ترد من جهات خارجية بشأن القوائم والتقارير المالية وبشكل خاص من المالكين المستثمرين الجهات الضريبية الجهات الرقابية وغيرها ممن له علاقة مباشرة باستخدام المعلومات واتخاذ القرارات.

وهناك أنواع مختلفة من الإفصاح منها الإفصاح الشامل أو التام (FULL DISCLOSURE)والإفصاح الجزئي(PARTAILDISCLOSURE)وكذالك الإفصاح الوقائي (PROTECTIVEDISCLOSURE)والإفصاح التثقيفي(INFORMATIVEDISCLOSURE).

وختاما لا بد من الإشارة إلى العناصر الأساسية التي يتطلب الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية ومنها مثلا: الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة، أسس التسجيل المحاسبي، التعديل في الطرق والأسس المحاسبية المطبقة الالتزام اتوا

[1] كمال العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 204.

لخصوم العرضية، التغير الذي يطرأ على طبيعة نشاط الوحدة وحجم أعمالها الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية الأخطاء المحاسبية وطرق تصحيحها، الارتباطات المالية الحالية والمستقبلية، الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة.

2) سياسة التحفظ (الحيطة والحذر)

تلعب هذه السياسة دورا مهما ضمن الإطار الهيكلي للفكر المحاسبي بالإضافة إلى الفروض والمبادئ والسياسات الأخرى خاصة وفق المدرسة الانجليزية التي تجسد شخصية المواطن الانجليزي عموما والمحاسب خصوصا إذا يركز على التحفظ تجاه المعلومات المحاسبية و ملاءتها ورفع درجة الاعتماد عليها في ظل عدم التأكد مما يستدعي أخد الخسائر المحتملة والمتوقعة الحدوث بالحسبان وتعالج على أنها قد حققت، لذا يكون لها مخصص منها مثلا مخصص الديون المشكوك بتحصيلها مخصص هبوط قيمة المخزون السلعي مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية و غيرها،بينما الأحداث المحتمل أن يتحقق من ورائها أرباح فلا تحسب إلا بعد التحقق الفعلي للربح انطلاقا من الالتزام بتطبيق مبدأ تحقق الإيراد الذي يتم عند البيع كقاعدة عامة. وعلى هذا الأساس نجد شخصية المحاسب الانجليزي تختلف كثيرا عن شخصية المحاسب الأمريكي فيما يخص التزام كل منها بسياسة التحفظ إذن المحاسب الانجليزي ملتزم بدرجة أعلى من الأمريكي.لذا تجد الأول لا يأخذ الإيرادات غير الاعتيادية بنظر الاعتبار و لا يدخلها ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة على عكس الثاني الذي لا يميز بين مصدر الدخل إن كان اعتياديا أو غير اعتيادي فكلاهما جزءا من الدخل الخاضع للضريبة[1].

وعليه يلجا المحاسب عموما في ظل عدم التأكد إلى تقليل وإنقاص الأصول بدلا من زيادتها وبالمقابل زيادة الخسائر المحتملة ولالتزامات تجسيدا لسياسة الحيطة والحذر.

وعليه يستخدم المحاسب طرق محاسبية مختلفة لتنفيذ تلك السياسة ومنها مثلا طريقة تقويم المخزون السلعي ولاستثمارات قصيرة الأجل وفقا لمقياس التكلفة أو السوق أيهما اقل.

وكخلاصة لما تقدم يلجا المحاسب في ظل عدم التأكد إلى اختيار طرق وأساليب القياس المحاسبية التي تحقق ما يلي:

- ✓ العمل على عدم زيادة صافي الأرباح بل تخفيضها.
- ✓ العمل على عدم زيادة الأصول بل تخفيضها.
- ✓ استخدام طرق لقياس الخصوم بقيمة أعلى.

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 205.

✓ تأجيل الاعتراف ببعض الإيرادات تسبيق الاعتراف ببعض المصروفات.

إن الاتجاهات المشار إليها أعلاه يجب ألا يفهم منها بان على المحاسب أن يسعى جاهدا لتقليل الإيرادات وتضخيم المصروفات، إن كل ذلك مرهون بحالة الشك والاحتمال وعدم التأكد من النتيجة المتوقعة.

ومن الطرق المحاسبية التي تنسجم مع سياسة التحفظ بالإضافة إلى طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل كتقويم المخزون السلعي والأوراق المالية قصيرة الأجل، كذلك بالنسبة للمواد الصادرة للإنتاج أو البضاعة المباعة يعتمد في تسعيرها على أساس طريقة (LIFO)ما يدخل أخيرا يخرج أولا، وحساب امتلاك الأصول الثابتة على أساس طريقة المتناقص(المضاعف) وتقليل نفقات التأسيس والتجارب وتوزيعها على فترات قصيرة، وكذلك تسجيل شهرة المحل فقط عند شرائها وغيرها من الطرق.

يمكن اعتبار سياسة الحيطة والحذر (أو كما يعتبرها البعض جزءا من المبادئ المحاسبية الأساسية أو الاستثنائية) اشتقاق لفرضية الاستمرارية، ويتم الاهتمام بها عند إعداد القوائم المالية في ظل عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة.

وقد زاد الاهتمام بها في فترات الكساد الاقتصادي وزيادة حالات إفلاس الشركات على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الأولى للرأسمال ية1931/29م، لذلك واجه المحاسب إبان تلك الفترة ضرورة حماية نفسه من المسؤولية القضائية تجاه المستثمرين والمقرضين والموردين الذين تعرضوا لخسائر بسبب إفلاس الشركة التي كان المحاسب بالإضافة إلى مراجع الحسابات الخارجي مسؤولين عن تقرير وضعها المالي المضلل وغير الدقيق لذا لجا المحاسب لإتباع سياسة الحيطة والحذر لدرء المسؤولية عن نفسه.

وقد زامن هذا التوجه مع الأفكار المؤيدة و المشجعة على تطبيق القياس التقليدي للأصول الثابتة وفق مبدأ التكلفة التاريخية لذا يمكننا القول بان الاهتمام بهذه السياسة سوف يتضاءل مع إتباع طرق حديثة لقياس الأصول الثابتة بدلا من تكلفتها التاريخية عند الحيازة، هناك بعض الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تؤيد و تشجع إتباع سياسة التحفظ ومنها مثلا الدائنين و المقرضين و المحللين الماليين، لكن من الجانب الأخر نجد البعض يعترض على تطبيق تلك السياسة نظرا لتناقضها مع المنطق العلمي في المحاسبة وعدم انسجامها مع بعض المبادئ و السياسات الأخرى ومنها مثلا سياسة الثبات و الاتساق في إتباع الطرق، إذ نجد وفقا لسياسة التحفظ أن يكون أحيانا تقويم المخزون السلعي بسعر التكلفة وفي سنة أخرى بسعر السوق طبقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل، كما أن سياسة التحفظ تتعارض مع مبدأ الدورية بسبب احتمال انتقال إيرادات أو مصاريف من سنة لأخرى بسبب التحفظ وخير مثال على ذلك إهلاك الأصول الثابتة بفترة اقصر أو أطول من عمرها الإنتاجي الفعلي.

هذا عدا عن اعتراض بعض الجهات ذات العلاقة بقياس الدخل إلا وهي إدارة الضرائب إذ لا تعترف بالمخصصات التي يتم تكوينها طبقا لسياسة الحيطة و الحذر[1].

إن الاهتمام بسياسة التحفظ كان منسجما مع الاهتمام بالميزانية العمومية لكن بعد تحول الاهتمام نحو قائمة الدخل على حساب قائمة المركز المالي، أدى ذلك حتما إلى تقليل الاهتمام بسياسة الحيطة والحذر، وعليه تعتبر هذه السياسة من أقدم السياسات التي اهتم بها المحاسب لكن حاليا بدا يقل الاهتمام كبها لعدم انسجامها مع كثير من الفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية.

3) سياسة الثبات والاتساق أو الانتظام:

إن جوهر هذه السياسة يدعو إلى ضرورة التزام المحاسب بطريقة معينة ثابتة يستخدمها لمعالجة المشاكل المحاسبية ويستمر في تطبيقها من سنة لأخرى، إلا في حال الضرورة القصوى التي تحتم على المحاسب تغيير هذه الطريقة أو تلك ويتطلب توضيح الأسباب التي أدت إلى هذا التغير انسجاما مع سياسة الإفصاح، على أن يستمر المحاسب في تطبيق الطريقة الثانية دون حاجة للعودة للطريقة الأولى أو اللجوء لتطبيق طريقة ثالثة.

إن الالتزام بسياسة الثبات يشكل ضرورة موضوعية لإعراض التحليل المالي والمحاسبي وإجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لنفس السنة ما بين وحدة وأخرى. كما يساعد الالتزام بسياسة الثبات عدا عن المقارنة يتطلب تقديم دراسات تحليلية إحصائية تعكس الاتجاه العام لأنشطة الوحدة الاقتصادية.

إن سياسة الثبات تشمل الطرق المحاسبية، أساليب القياس المحاسبي، الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة.إن هذه السياسة تعتبر إحدى السياسات المحاسبية التي يجب على المحاسب الالتزام بها، كما تعتبر في الوقت ذاته أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات الخارجي والذي يتطلب الإشارة إليها في تقريره.

إن الالتزام بسياسة الثبات والاتساق في تطبيق الطرق والإجراءات والمبادئ والسياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى في ظل ممارسة نفس الأحداث والمعاملات المالية، لا يفهم منه الجمود أي الثبات المطلق، بل الثبات النسبي، إذا من الممكن حدوث تعديل طبقا للظروف التي تستدعي ذلك. و قد أشار مجلس المبادئ المحاسبية(FASB) وفق

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 207، 208.

الرأي رقم(20) إلى إمكانية التغير في المبادئ المحاسبية أو التقدير المحاسبي أو تقدير الوحدة الاقتصادية شريطة أن يتم الإفصاح التام عن ذلك التغير من جهة والاستمرار في تطبيقه للسنوات اللاحقة من جهة أخرى[1]

4) الأهمية النسبية:

إن هذه السياسة يمكن القول عنها بأنها مشتقة من مبدأ الدورية الذي تتطلب إعداد القوائم المالية بشكل منتظم ودوري في نهاية كل سنة.

تدعو هذه السياسة كلا من المحاسب ومراجع الحسابات أن يوجهوا اهتمامهم وعنايتهم بشكل رئيسي نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود.

تسمى هذه السياسة أحيانا بالمادية تعبيرا عن ضرورة تحديد القيمة المادية الذي يشكل أهمية نسبية مقارنة بغيره، ونلاحظ ذلك في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف عند مناقشة وتبويب المصاريف إلى ايرادية ورأسمالية وكذلك تقسيمها إلى تكاليف إنتاجية وتسويقية وأثرهما على كل من حسابي التشغيل والمتاجرة.

ولأجل تحديد الأهمية النسبية لعنصر معين لا بد من التعرف على ما يلي:

ما هو معيار الأهمية، لمن توجه المعلومات المهمة، علاقة الأهمية النسبية بالإفصاح التام ، ماهي الخصائص النوعية، الوصفية و الكمية، النقدية للمعلومات المهمة نسبيا، درجة الخبرة المهنية للمحاسب الذي يحدد العناصر المهمة، دور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية في تحديد وقياس الأهمية النسبية لبعض العناصر، درجة الموضوعية للمحاسب في حكمه على أهمية العناصر، دور التشريعات الحكومية و القوانين في تحديد الأهمية النسبية ، طبيعة الحدث الاقتصادي المترتب على هذا العنصر المهم، نوع التدفقات سواء كانت داخلية أم خارجية ، دور العنصر المهم في اتخاذ القرارات، اثر العنصر المهم على سلوك متخذ القرار.

إن الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها توضح لنا مدى أهمية وتعقيد وصعوبة تطبيق سياسة الأهمية النسبية لان الحكم الشخصي يلعب دورا كبيرا في تحديد العنصر المهم مقارنة بغيره مما يقودنا للتناقض مع فرض الموضوعية،خاصة أن دور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية لم تساهم في وضع إرشادات ودليل عمل للمحاسب يستخدمه في تحديد العنصر المهم عن غيره، بل على العكس أغفل البيان رقم (4) الصادر عام 1970 عن مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي تحديد ضوابط لتطبيق سياسة الأهمية النسبية بل اكتفى بالصيغة التالية:

" التقرير المالي فقط عن معلومات مهمة أو جوهرية لدرجة أنها تؤثر على التقديرات أو القدرات".

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 209.

إن ما تضمنه هذا البيان لم يشكل عونا للمحاسب للاسترشاد به في الحكم على العناصر المهمة من غيرها و درجة أهميتها النسبية، إذ تلعب الخبرة المهنية للمحاسب و تقديره الشخصي دورا كبيرا في تحديد تلك الأهمية لكن المهم في المر هو مستخدم المعلومات المحاسبية إذ انه يعتبر المؤشر الأساسي للحكم على أهمية هذا العنصر أو ذاك[1].

الفرع الثالث: أهمية السياسات المحاسبية وأهدافها

للسياسات المحاسبية أهمية كبيرة عند إعداد القوائم المالية، حيث يجب إرساء الأهداف حتى يمكن وضع هذه السياسات. حاولنا من خلال هدا الفرع ذكر أهميتها من ثم التعرف على أهدافها.

أولا: أهمية السياسات المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية حجر الزاوية وذلك لأهميتها بالنسبة للمؤسسة عند إعداد القوائم المالية من جهة والأطراف ذات العلاقة من جهة أخرى، حيث يمكن حصر أهمية السياسات المحاسبية في النقاط التالية:

- ✓ تمكن من اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء على مستوى المؤسسة أو المحيط ككل مما يؤدي إلى التوصل لقوائم مالية ذات معلومات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل وأيضا عدم تفضيل مصالح فئة معينة على فئة أخرى.
- ✓ تساعد السياسات المحاسبية على توضيح العلاقة ومداولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمؤسسة.
- ✓ تحديد السياسة المحاسبية للمؤسسة يعد أمرا ضروريا حيث أن مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية ضروري للحكم على مدى كفاءة المؤسسة.
- ✓ وضع سياسة محاسبية يؤدي إلى تحقيق مبدأ المقارنة الذي يساعد على عدم تحيز والدقة والموضوعية في الإفصاح عن كفاءة وقدرة المؤسسة ومستوى تحقيقها للهداف المسطرة.
- ✓ من أهم المقومات الواجب المحافظة عليها عند تحديد السياسات المحاسبية وتطبيقها هي قابليتها للمقارنة حيث مرونتها تؤدي إلى استيعاب الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يضمن إمكانية مقارنات بين نتائج النشاط للمؤسسة[2].

ثانيا: أهداف السياسة المحاسبية

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 210.

[2] صابر عائشة، ضيف الله خولة، نصيب نصيرة، نيس وفاء **التعديل في السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022/2021، ص04.

يجب إرساء الأهداف حتى يمكن إعداد السياسات المحاسبية، ولا يعتبر التعبير السابق لطرق القياس وقواعد الإفصاح وأشكال العرض كافيا في حداته كهدف، إذ أن هنالك نتائج اقتصادية واجتماعية ترتبط ويمكن أن تركز النظرية المحاسبية على أهداف معينة.

ويمكن أن ترتكز النظريات المحاسبية العديدة على أهداف معينة: مثل تفصيلات الإدارة والمحاسبين والأفراد، أو السوق أو مصالح المجموعات الأخرى في المجتمع، ومع ذلك يجب أن تأخذ السياسة المحاسبية القومية في اعتبار الرفاهة الاجتماعية في إطارها الواسع مثلما تأخذ في الاعتبار تفصيلات المجموعات المعنية في المجتمع على تفصيلات مستخدمي المعلومة المحاسبية، وعلى الأخص المستثمرين والدائنين.

ومع ذلك فان التركيز يمكن أن ينصب أيضا على ثبات استخدام القواعد المحاسبية أو على قياس الموارد والحقوق عليها، وتعتبر هذه أهداف أساسية لمجلس معايير المحاسبة المالية كما أقرتها قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1).

ترتكز نظريات السوق على العملية الوصفية لآثر المعلومات المحاسبية على حجم مبيعات و أسعار الأوراق المالية في الأسواق المنظمة، ولم يقرر مجلس معايير المحاسبة المالية بالتحديد الكيفية التي يجب أن تؤثر بها نظريات السوق على سياسات المحاسبة، ولكنه تعرف على أهمية أسواق الأوراق المالية، و مكانة المعلومات المحاسبية، في تشغيل هذه الأسواق وتتضمن العوامل الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار عند تشكيل السياسات المحاسبية للاعتراف بان المعلومات المحاسبية تمثل مصدرا واحدا فقط للمعلومات المالية للأفراد و الأسواق، و يجب أن تأخذ القرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية هذه المصادر البديلة في الاعتبار، و أن تسمح للمصادر غير المحاسبية بتقديم المعلومات حيثما يمكن إتاحتها بكفاءة اكبر و تكلفة اقل بالنسبة للمنشاة و المستثمرين معا.

كما يجب أن يؤخذ جهاز إعداد السياسات المحاسبية تكاليف ومنافع المعلومات في الاعتبار، ولا تتضمن المنافع قيمة ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات فقط، ولكنها تشمل أيضا النتائج الإيجابية المحتملة والتي تنتج من ردود فعل المنشاة أو الغير نتيجة نشر هذه المعلومات.

وباختصار يمكن أن تركز أهداف سياسات المحاسبة على تفضيلات كل من منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية مع مراعاة أنه يمكن أن يتاح ذلك فقط بطريقة عامة وباستخدام حلول جزئية من النظريات الاستقرائية والاستنباطية، أو من البحوث في مجال تشغيل المعلومات بواسطة الأفراد.

وهناك صعوبة في تأليف تفضيلات الأفراد أو المنشآت أو المجموعات لكي تشكل تفضيلات وحيدة كلية وأحد البدائل لمواجهة ذلك هو تركيز هدف السياسة المحاسبية على النتائج الاقتصادية والاجتماعية، وليس تحقيق التوازن بين النتائج الملائمة بالأمر السهل، ولكنه على لأقل يمثل هدفا ملائما لإعداد السياسة المحاسبية.

وتكمن الصعوبة الرئيسية في إرساء الأهداف العامة لإقامة السياسات المحاسبية في صعوبة تطبيقها على أساس من البحث السليم أو الأدلة المؤكدة، والنتيجة هي اتجاه عملية إرساء سياسات المحاسبة ألن تكون مبسطة عندما تتراجع إلى أ هداف إجرائية، ويعتبر تقليل مدى البدائل المتاحة من الأهداف التي وضعت مرارا، ولقد دعم هذا الهدف كثرة الانتقادات التي واجهتها المحاسبة لأنها تنتج بدائل كثيرة تسمح للمنشآت بأن تقرر عن أدائها المالي في أفضل صورة باستخدام ما يشار إليه بالمحاسبة الخلافة[1].

التوحيد وقابلية المقارنة: تم التفكير مرارا في أن توحيد التقارير المالية في المنشآت المختلفة يعبر عن هدف مرغوب فيه لذاته، ذلك أن هدف التوحيد ينطوي على عرض الكشوف المالية للمؤسسة المختلفة باستخدام نفس الإجراءات المحاسبية ومفاهيم القياس والتبويب وطرق الإفصاح، كما تعد ذات النماذج الأساسية من الكشوف وإذا أما استخدم في هذا الإطار، فان انتقاد مفهوم التوحيد يكون مقبولا، ويمكن أن تعرف قابلية المقارنة على أنها خاصية أو حالة استعمال خصائص متشابهة كافية بما يجعل المقارنة صحيحة.

ويستند الأعراض الرئيسي على التوحيد إلى حجج منها:

- ✓ أنه قد يضع المحاسبة في إطار جامد من القواعد والإجراءات التي قد تجعل القوائم المالية اقل قابلية للمقارنة.
- ✓ أنه قد يؤثر على حرية الإدارة وحقوقها الأساسية في اختيار المعلومات.
- ✓ قد يعرقل التقدم ويحول دون إجراء التغيرات المرغوبة ومن ناحية أخرى، فان الآراء التي ترى بعض الدرجة من التوحيد تستند إلى:
- ✓ أن التنوع الواسع في الأسس المطبقة والمقبولة يجعل قابلية المقارنة بين المنشآت المختلفة مستحيلا، أو على الأقل صعبا.
- ✓ إن حرية الإدارة في اختيار طرقها الخاصة قد يؤدي إلى إمكانية التحيز في عمليات إ عداد التقارير التي تلائم أغراض هؤلاء الذين يراقبونها.

إذا لم يتخذ القطاع الخاص خطوات لتحقيق توحيد أكبر، فقد يفرض مثل هذا التوحيد بواسطة هيئة تداول الأوراق المالية بالبورصة.

كما يجب أن تقوم على أساس المعلومات الناتجة من استخدام إجراءات موحدة في تلك الحالات التي لا يوجد فيها دليل على أنه إجراء ما أفضل من الأخر، وقد يكون تضييق مجالات الخلاف في التقارير المالية بين المنشآت مرغوبا باعتباره هدفا للسياسة المحاسبية، ومع ذلك فانه يمكن أن تكون واحد من الوسائل الأزمة لتحقيق

[1] صابر عائشة، ضيف الله خولة، نصيب نصيرة، نيس وفاء، مرجع سابق، ص 07.

الأهداف الأساسية في التقدم نحو المستوى الأمثل من الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية، إذا وجد أن الإجراءات أو الطرق المختلفة للإفصاح تقدم منافع أكبر من تكلفتها أو حتى تساويها، فانه يفضل أن تختار المنشآت الطرق التي تكون أقل تكلفة أو يكون لها نتائج اقتصادية أكبر ملائمة لها[1].

المطلب الثاني: محددات اختيار السياسات المحاسبية ودوافع تغييرها

تسعى المؤسسة عند اختيار السياسات المحاسبية لمجموعة من الضوابط، كما يجب أن تتوفر بعض الأسس والاشتراطات حتى تقوم بتغييرها.

الفرع الأول: محددات اختيار السياسات المحاسبية

إن تحديد السياسة المحاسبية يجب أن يخضع لضوابط أهمها توفر خاصية الثبات بين الفترات المختلفة تحقيقيا لفائدة المعلومات المحاسبية، والاعتماد عليها في المقارنات الزمنية وأدوات التطبيق على التنبؤ، وأن القاعد العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية هي أن تأتي أدوات التطبيق العلمي ملائمة بقد الإمكان لظروف الحال وطبيعة النشاط، ولتطبيق هذه القاعدة ينبغي على المنشأة الاسترشاد بالعبارات الآتية:

1) تفادي التكاليف السياسة:

تنشأ تكاليف السياسة بسبب التدخل الخارجي من الجهات الحكومية في شؤون الشركة، كما هو الحال في البنوك وشركات التأمين وشركات البترول وشركات المنافع العامة، وفي مثل هذه الشركات تميل الإدارة إلى استخدام سياسات محاسبية تساعد في تجنب التدخل الخارجي وتجعله لصالح الشركة ولوحظ بصفة عامة أن الإدارة تتخوف من إظهار أرباح مرتفعة وذلك تجنبا لتكوين انطباع لدى الأجهزة الحكومية بوجود أرباح غير عادية وبالتالي زيادة احتمالات التدخل.

ووفقا لمفهوم التكاليف السياسية، إن الشركات الكبيرة هي أكثر استخداما للخيارات المحاسبية التي تقلل من الأرباح المفصح عنها وإجراءات الإفصاح الأخرى للحد من تكاليف السياسة، فإن هذه الشركات قدتختار استخدام الأساليب المحاسبية التي تقلل من التدخل المبلغ عنه، أو تقوم بحملات عن أنشطتها الاجتماعية في وسائل الإعلام المختلفة لتقليل احتمال استهدافها من الجهات الحكومية وبالتالي حماية مصلحة كل من الإدارة والمساهمين[2].

[1] صابر عائشة، ضيف الله خولة، نصيب نصيرة، نيس وفاء،مرجع سابق، ص 08.

[2] سلمان الطاهر، شرقي زكرياء، صبتي خميس، فارح العرابي، أثر تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021/2020، ص

وعليه نستنتج من عرض التكاليف السياسة، بأنها تؤثر على سلوكية الإدارة في ممارسة التغيير الإداري للسياسات المحاسبية لتخفيض الأرباح حتى يتم تجنبها.

2) التكاليف التعاقدية

حسب نظرية الوكالة للمؤسسة عبارة عن سلسلة العقود التي تتم بين الأطراف ذات المصلحة والتي تسعى إلى تعظيم منافعها الخاصة، لقد استخدمت الأرقام المحاسبية ونتيجة النشاط لإدارة وتفسير العلاقات التعاقدية القائمة بالمؤسسة ومنه عندما يكون بين المؤسسة والأطراف الأخرى مبينا على النتائج المحاسبية فإنه يتولد الحافز لدى الإدارة باختيار الطرق والسياسيات المحاسبية المؤثرة على البيانات المحاسبية التي تحقق أهدافها، وتتكون التعاقدات في بيئة المنشأة بصفة أساسية من عنصرين رئيسين:

أ_عقود حوافز الإدارة

في ظل وجود عقود الحوافز تعتمد على ما تحققه الإدارة من أرباح يكون اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تسهم في إظهار الأرباح أعلى وذلك للحصول على حوافز أكبر وطبقا للمفهوم السابق فإن منافع الإدارة تعتبر دالة موجبة لما يتوقع الحصول عليه من مكافأة في المستقبل ودالة سالبة للتذبذب في هذه المكافأة.

ب_ عقود المديونية

يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة المنشأة يتم بمقتضاه وضع قيود على تصرفات الإدارة للعمل على حد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم والمقرضين، وتتضمن عقود المديونية تعهد من الإدارة يتم بمقتضاه تقييد تصرفاتها من حيث تحديد حد أقصى لدفع التوزيعات حملة الأسهم والحد من إصدار ديون جديدة أو تحديد حد أقصى لنسبة السيولة والمديونية. ويتركز تحديد تلك الحدود على الأرقام المحاسبية بصفة أساسية لهذا فإن الإدارة تختار من السياسات المحاسبية تلك التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الأسهم بدون انتهاك شروط عقود المديونية.

لقد أيد معظم الباحثين وجود علاقة ارتباط قوية بين عقود المديونية وبين اختيار الإداري للسياسات المحاسبية،فكلما زادت عقود المديونية كان هناك دافع لدى الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدب إلى إظهار إرباح أعلى حتى تتفادى أي انتهاك لعقود شروط المديونية، بالتالي تستخدم عقود المديونية لتفسير التغير في السياسات المحاسبية المستخدمة بواسطة الإدارة والتنبؤ الإداري عند اختيارهم للسياسات المحاسبية التي تعمل على تجنب انتهاك شروط الملكية، وتستخدم نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الأصول كمؤشر لقياس المديونية.

ولذا فمن المتوقع أن تختار الإدارة في المنشآت المرتبطة بعقود المديونية المرتكزة على الأرقام المحاسبية تلك السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحاسبي وإجمالي الأصول والى تخفيض نسبة المديونية[1].

3) العرف المحاسبي

يعد شيوع استخدام السياسة المحاسبية بتطبيق أكثر من غيرها بمجال الصناعة (القطاع) من العوامل الترجيحية لاختيار السياسة المحاسبية، يقوم هذا العامل على أساس أن شيوع استخدام سياسة محاسبية يرجع إلى ملاءمتها لطبيعة الصناعة والبيئة المحيطة.

4) درجة التحفظ

تتوقف عملية الاختيار المحاسبي بين بدائل السياسات المحاسبية في بعض الدول على درجة التحفظ للمنشآت في اختياره.

5) رأي مدقق الحسابات

قد تلجأ بعض المنشآت في بعض الدول النامية ومنه الأردن عادة إلى مراعاة رأي مدقق الحسابات بين بدائل السياسات المحاسبية وذالك للتوصل إلى الاختيار الأكثر ملائمة بظروفها وطبيعة نشاطها.

ويترتب على إدارة المنشأة أن تختار السياسة المحاسبية الملائمة والمتوافقة مع إمكانيتها وظروفها وطبيعة المنشاة وذلك بالاسترشاد بالاعتبارات أو القيود التالية:

1: القدرة على التنبؤ لاتخاذ القرارات:

عند تطبيق سياسة محاسبية لمؤسسة ما لابد من معيار التنبؤ الذي يتم على أساس المفاضلة بين المبادئ المحاسبية، حيث أنه يمثل القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية مما يؤدي إلى توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات بشأن مصالحهم في المؤسسة[2].

2: الحرص (الحيطة والحذر)

[1] سلمان الطاهر، شرقي زكريا، صبتي خميس، فارح العرابي، مرجع سابق، ص 08.

[2] سميرة بوتكزز، خديجة بوتعية، **السياسات المحاسبية وأثرها على الأداء المالي (دراسة حالة مؤسسة القبائل الصغرى)**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على ماست أكاديمي في علوم التسيير جامعة جيجل، 2015 ص54.

فالحيطة والحذر هو الأسلوب التقليدي عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة، وهو أسلوب تتبعه السياسات المحاسبية المتحفظة.

3: تغليب الجوهر (المضمون) على الشكل

هذا يقضي بوجود مراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية لشكلها القانوني لدى عرض وتقييم هذه العمليات والأحداث.

4) الأهمية النسبية

هذا العامل مهم في تحديد معالم السياسة المحاسبية المتبعة، وبعد تطبيق لمبدأ اقتصاديات المعلومات أي اختيار سياسة محاسبية على أساس فوائدها والعائد من المعلومات المحاسبية الناتجة منها يزيد عم تكاليف إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بمعنى آخر يتم مراعاة الأهمية النسبية من خلال الإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي في عملية اتخاذ القرارات.

وإجمالا يمكن القول أن لإدارة الحرية في اختيار البديل المناسب للقياس المحاسبي من عدة البدائل المتاحة وذلك بدارسة العديد من العوامل كتفادي التكاليف السياسية وتكاليف التعاقدية وتكاليف تعاقدية الاسترشاد برأي المدقق مع تدارك العديد من الاعتبارات في اختيار السياسات المحاسبية ومن أبرزها مبدأ الحيطة والحذر ومبدأ الأهمية النسبية.

الفرع الثاني: دوافع تغير السياسات المحاسبية[1]

يجب أن يكون مستخدمي القوائم المالية قادرين على القوائم المالية للعدد من الفترات الزمنية للمنشأة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها الملية. ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة ما لم يستوفى التغيير في السياسات المحاسبية الاشتراطات والأسس التالية:

- ✓ إذا تطلب أي معيار أو تفسير إجراء هذا التغيير
- ✓ أو إذا كان مثل هذا التغيير يودي إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثق بها وملائمة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على الأداء المالي.

هنالك العديد من العوامل لها تأثير كبير على سلوكية الإدارة مما يحفزها على تغيير سياستها المحاسبية وسنتطرق إلى أهم هذه العوامل كما يلي:

[1] سلمان الطاهر، شرقي زكريا، صبتي خميس، فارح العرابي، مرجع سابق، ص 10،13.

1) حوافز ومكافآت الإدارة

الحوافز التي تعطي لإدارة المنشاة والمبنية على أساس الأرباح المحاسبية تدفع إلى زيادتها عن طريق زيادة الأرباح باستخدام بدائل السياسات المحاسبية، حيث أن الإدارة تقوم بعملية إدارة الأرباح " بما فيها التغيير في السياسة المحاسبية " لتحقيق المكاسب المادية في زيادة الحوافز ومكافآت ورواتب الإدارة، والحوافز المعنوية لها تشمل زيادة ثقة الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنشاة وتحقيق الأمن الوظيفي لها واكتساب سمعة طيبة في مجال الأعمال لإيجاد فرص عمل بديلة في حالة فقدانها العمل الحالي، كما أن حوافز الإدارة المرتبطة بالقيمة السوقية تدفع الإدارة إلى استخدام بدائل السياسات المحاسبية لزيادة القيمة السوقية للمنشأة ومن ثم زيادة حوافزها، كما أن خيرات الأسهم تمثل أدوات مالية تعطي حاملها خيار الشراء عدد محدد من أسهم العادية للمنشاة بسعر محدد وخلال فترة معينة.

2) الوفرات الضريبية

تستخدم إدارة المنشأة بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض صافي الربح ومن ثم تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة وذلك لزيادة صافي التدفقات النقدية نتيجة الوفر الضريبي، كما أن الإدارة تستخدم أدوات إدارة الربح بما فيها بدائل السياسات المحاسبية، لتخفيض الربح بحيث يحقق وفرات ضريبية للمنشاة بدفع ضرائب اقل، وتعظيم الربح في فترة الإعفاء الضريبي لتحقيق أقصى استفادة من مزيا الإعفاءات، وتعظيم الخسائر والدفع الأمامي لها في حالة نتيجة المنشاة خسارة ويصعب تحويلها الأرباح وذالك للاستفادة من مبدأ ترحيل الخسائر في التشريع الضريبي.

يستنتج الباحث من عرض الوفرات الضريبية، أنها تؤثر على سلوكية الإدارة اتجاه السياسات المحاسبية، حيث أنها تختار السياسات المحاسبية التي تخفض الضرائب.

3) التوافق مع توقعات المحللين الماليين

ترتبط دوافع الإدارة في اختيار وتغيير السياسات المحاسبية المتعلقة بالسوق المالي بتضخم أرباح المؤسسة في المدى القصير، حيث تشير الأدلة إلى أن الإدارة تسعى إلى موافقة توقعات المحللين الماليين والأطراف ذات مصلحة بهدف زيادة السعر سهم المؤسسة في السوق المالي وتعزيز مصداقية الإدارة وبالتالي تجنيب المؤسسة من التقلبات السوق المالي.يتضح للباحث من عرض التوافق مع توقعات المحللين الماليين، أن الإدارة تمارس التغيير الإداري للسياسات المحاسبية لتصل الأرباح وأسعار السهم على الأقل إلى توقعات المحللين لرقم الأرباح القابلة لتوزيع.

4) منح الائتمان

تحدد الجهات المقرضة بعض القيود كشروط مسبقة بمنح الائتمان تتعلق بربحية المنشاة وقدرتها الايفائية أو تحديد مستويات معينة لسيولة والأرباح المحتجزة وصافي الدخل، لذلك قد تميل الإدارة إلى استخدام السياسات المحاسبية من التي تساعدها في التخفيف من تلك الشروط كما أن المنشاة قد تستخدم أساليب المحاسبية الابتاكرية بما فيها بدائل السياسات المحاسبية لزيادة أرباحها وسلامة و متانة مركزها المالي لغرض الحصول على قروض من إصدار السندات أو عند تقييمها سنويا من قبل الجهات المقرضة للتأكد من حسن نتائج نشاطها ومركزها المالي، أو عندما تتعسر في السداد مما يتوجب إعادة جدولة الديون، وجعل الشروط المقيدة لها ميسرة وذلك لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتخفيض كلف الاقتراض المفروضة على منشات من جانب المقرضين.

يلاحظ الباحث من عرض منح الائتمان، بأنه يدفع الإدارة لاختيار سياسات المحاسبية التي تزيد الأرباح والأصول حتى يتم الحصول على قروض وتحسين موقف المالي.

5) تجنب إظهار التباين في نتائج المنشأة:

إدارات المنشأة تستخدم بدائل السياسات المحاسبية لتجنب التباين الكبير في نتائج النشاط بين الفترات المالية حتى لا يتخذ المحللون الماليون والمستثمرون وغيرهم ممن يستخدم القوائم المالية مقياسا لدرجة المخاطرة التي تعرض لها نشاط المنشأة، حيث أن ارتفاع درجة المخاطرة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال مما يؤثر سلبا على توفير الأموال الأزمة للتوسع مستقبلا، وان الزيادة الكبيرة في الأرباح أي فترة يؤدي إلى تطلع المستثمرين إلى توقعات أعلى في الربح مستقلا، وان إخفاق الإدارة في تحقيق توقعات المستثمرين قد ينتج عنه اثأر سلبية على تقييم أدائها.

ينصح للباحث من عرض تجنب | إظهار التباين في نتائج المنشأة، إن الإدارة تختار وتغير في السياسات المحاسبية لتقليل الفوارق الكبيرة بين الأرقام الدخل عبر الفترات المالية وذلك لتقليل المخاطر التي يمكن التعرض لها من مستخدمي القوائم المالية.

6) التكاليف السياسة

لقد قمنا بعرض التكاليف السياسية في فرع " محددات اختيار السياسات المحاسبية " وتبين لنا أن الإدارة تميل إلى اختيار سياسات محاسبية التي تقلل من التدخل الخارجي " الحكومة" وجعله يصب في مصلحة الإدارة، وهذا ما يدل على أن هذه الأخيرة تنتهج سلوك الانتهازي والمناورة أو ما يعرف بمصطلح الميكا فيليا في اختيار سياستها المحاسبية.

المطلب الثالث : الأساس النظري لخاصية الملائمة للقوائم المالية

تكمن أهمية خاصية الملائمة في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى ملائمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى خاصية الملائمة للقوائم المالية وخصائصها، وموقعها النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: تعريف خاصية الملائمة للقوائم المالية وخصائصها

التعريف الأول:تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار.

التعريف الثاني: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم أن تكون مؤثر في القرار. فإذا كانت معلومات معين غير مؤثرة في القرار، فأنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار. أي أن الملائمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في الاتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة. ومن هنا نجد أن التعريف السليم للملائمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين[1].

التعريف الثالث: وتعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية تخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة، وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها[2].

الفرع الثاني: خصائص خاصية الملائمة للقوائم المالية

تجدي الملائمة وتقدم منفعة لمستخدمي المعلومات المالية بتوافر الخصائص الثانوية التالية[3]:

1) التوقيت الملائم:

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار. فمن البديهي انه إذ لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن

---

[1] رضوان حلوه حنان، عمان(الأردن)، **نموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الثانية، 2003، ص 199.

[2] بومصباح صافية، بلعجوز الحسين، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات (دراسة لعينة من المؤسسات بولاية بوعريريج)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد:01،(2018) ص 279.

[3] عبد اللطيف الطيبي، عبد الحميد بن الشيخ، **تقييم دور المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد06، العدد:01، ورقلة،2020،ص 275.

عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار. فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومة اللازمة.

فيما يتعلق بالتقارير المالية الدورية التي تنشرها المنشأة هناك جانبان لخاصية التوقيت الملائم:

- ✓ دورية التقارير، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقديم
- ✓ تقارير مرحلية مؤقتة عن فترات دورية قصيرة ربع أو نصف سنوية، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت تكثر المطالبات بدورية شهرية وذلك إلى جانب الدورة المالية السنوية التقليدية.
- ✓ المدة التي تنقضي بعد نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير وإتاحتها للتداول. وتكون هذه المدة عادة خلال أربعة الأشهر الأولى بعد مضي السنة المالية، وتقوم بعض الشركات بتقديم تقاريرها خلال الشهر الأول.
- ✓ القدرة على التنبؤ في المستقبل:

إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج تقييم الاستثمارات.

ولقد عرفته هيئة المعايير المحاسبة الدولية (FASB)في بيانها رقم /2/ (SFAC،1980) كما يلي:" هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية وأحداث حاضرة."

وفيما يلي استخدام البيانات المحاسبية في نماذج اتخاذ القرارات كأساس للتنبؤ. فلقد أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)في تقرير لها حول التقرير المالي للشركات عام "1972" إن هنالك على الأقل أربع طرائق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية:

- ✓ الطريقة المباشرة: تزويد الإدارة بالتنبؤات، مثلا حول التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي. ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات التي قد تنشأ عن توقعات غير دقيقة.
- ✓ الطريقة الغير مباشرة: تقديم بياناتها عن أحداث ماضية، مثلا عن تدفقات نقدية سابقة لتمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية. ونفترض هده الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث المستقبل، وهذا الوضع قد يكون غير مبرر.
- ✓ طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة: تزود ببيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبئ بها.
- ✓ طريقة المعلومات المعززة (اسم فاعل وليس اسم مفعول): التزويد بيانات أخرى[1].

[1] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق، ص 199،200.

2) القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:

تلعب المعلومات دورا هاما في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات. إن هده الخاصية في التقييم الارتدادي، أو كما تسمى أيضا بالتغذية العكسية أو الإسترجاعية، لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

إن القرارات نادرا ما يتم أخدها بصورة منعزلة وان المعلومات عن النتائج قرارات اتخذت سابقا غالبا ما تكون مدخلات أساسية لاتخاذ قرار تال. فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين بحيث تخولهم من تسوية استراتيجياتهم الاستثمارية باستمرار مع مرور الزمن.

1) الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي:

تقدم المعلومات عادة قيمة تنبؤية وقيمة تغذية عكسية في نفس الوقت، أي أنها تلعب دورا مزدوجا. فبدون معرفة نتائج الماضي يصعب التكهن بالمستقبل يعد عملا غير هادف.

المطلب الرابع: خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

✓ القانون 07-11 المؤرخ 25.11.2007؛ تضمن الفصل الثاني منه " الإطار التصوري للمبادئ المحاسبية "أشار إلى خاصية الملائمة بالتطرق إلى خاصيتي القابلية للفهم والدلالة وبالإشارة إلى القاعدة الهامة " أسبقية الواقع الاقتصادي المالي وفق المواد (07ع47 ص 04-11-25 ص 04ص 05-26ص05-37ص 06) على النحو التالي:

- الإطار التصوري للمحاسبة المالية واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأيل .
- علاقة المعلومات بالجانب المحاسبي وفق ما يوجب ذلك " يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات ومعالجتها ورقابتها وعرضها وتبلغيها.
- إلزامية والسماح لتنظيم المحاسبي بدعم الرقابة الداخلية والخارجية على السواء.
- إلزامية الكيان بإعداد أربعة قوائم مالية تعرض في نهاية الفترة المحاسبية إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة ذات علاقة تكميلية لتلك القوائم المالية من اجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- عرض الكشوف المالية بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، وتعكس هده الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.
- إمكانية الكيان تغيير التقديرات المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية.

✓ المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26.05.2008؛ تضمن هذا المرسوم خصائص تكميلية لخاصية الملائمة وفق المواد (03ص11-04ص11- ر09ص12-15ص15ص12-18ص13-19ص13) على النحو التالي:

- المساعدة على تفسير المعلومات المالية المتضمنة للكشوف المالية لمستعمليها.
- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.
- إلزامية توفر المعلومات الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.
- إلزامية اعتبار الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وإلا تأخذ الكشوف المالية إلا معاملات الكيان دون المالكين.
- ضرورة انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة ودوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعاملات.
- ضرورة تقييد العمليات وعرضها في الكشوفات المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، بمظهرها القانوني، وهدا من أهم المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تركيبا لخاصية الملائمة.
- استجابة الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها لضمان احترام المبادئ والقواعد المحاسبية بهدف إعطاء صورة ومنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية النجاعة وتغيير الوضعي المالي للكيان[1].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع

سنقوم من خلال هذا المبحث عرض جملة من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة (رفيق بشوندة ،محمد الحبيب مرحوم، سنة2015)[2]

على غرار باقي دول العالم، تبنت الجزائر، بموجب قانون 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي (SCF)المستلم من معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS). وعلى عكس المخطط الوطني للمحاسبة، الذي كان يهتم بالجانب التقني للمحاسبة، فإن النظام المحاسبي المالي يرتكز أساسا على إطار تصوري يعتمد على فرضيات أساسية واتفاقيات ومبادئ محاسبية، تضفي على المعلومة المالية خصائص نوعية تساعد على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية، يتضمن النظام المحاسبي المالي أيضا معايير محاسبية تحدد طرق التقييم الأولية واللاحقة

[1] عبد اللطيف الطيبي، عبد الحميد بن الشيخ، مرجع سابق، ص 276.

[2] رفيق بشوندة ،محمد الحبيب مرحوم، **السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، مجلة الرماح للبحوث والدراسات _مركز البحث وتطوير الموارد البشرية_ رماح _ الأردن،جامعة الجيلالي ليابس_ سيدي بلعباس الجزائر.

لعناصر الأصول والخصوم وكذا عناصر الأعباء والنواتج وكيفيات عرضها وشروط قيدها في القوائم المالية. يتيح النظام المحاسبي طرقا اختيارية لتقييم وعرض عناصر القوائم المالية، سواء كانت تفضيلية أو بديلة. يجب على مسيري الكيات إذن، اعتماد الخيارات المحاسبية الملائمة، في إطار إعداد سياسات محاسبية، يجب الإفصاح عنها بوضوح في ملاحق القوائم المالية.

2. دراسة (سميرة بوتكزز، خديجة بوتعية، 2015)[1]

تناولت هذه الدراسة التي قمنا بها مفاهيم الأداء المالي، حيث تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي والمؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة في قياس أدائها المالي، والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات سوقية، مؤشرات النسب المالية، حيث أن هذه المؤشرات هي التي تؤثر على نتيجة المؤسسة.

كما تطرقنا كذلك إلى السياسات المحاسبية التي تعتبر مرشد موجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات المستخدمة لتجميع البيانات وعرضها في الكشوف المالية، حيث تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول السياسات المحاسبية واهم السياسات التي تتبعها المؤسسة والقيود التي تستخدمها والمتمثلة في التوقيت المناسب والتوازن بين الخصائص النوعية بالإضافة إلى دالك تناولنا في الجانب التطبيقي دراسة هذه السياسات وأثرها على نتيجة مؤسسة الوئام للقبائل الصغرى عبر السنوات، حيث تطرقنا إلى دراسة تطورات أقساط الاهتلاك ومخصصات المؤونات وتقييم المخزون، وكذالك دراسة تغيرات احتمال عدم تسديد الزبائن واحتمال تدني قيمة المخزون والتغيرات التي تحدث في جدول حسابات النتائج. حيث توصلنا إلى انه عند زيادة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات كلما اثر دالك سلبا على النتيجة الصافية في جدول حسابات النتائج، وانه كلما زاد احتمال عدم قدرة الزبائن على التسديد وتدني قيمة المخزون كلما زادت قيمة المؤونة، يؤدي إلى انخفاض أرباح المؤسسة.

3. دراسة(مُحَمَّد ناصر، مُحَمَّد عبد الحليم،2015)[2]

هدفت هده الدراسة إلى تحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقيم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية أم لا. وتحديد إلى أي مدى تساعد معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية مستخدمي المعلومات المحاسبية. ودراسة المشاكل المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وكيفية علاجها من اجل توفير

[1] سميرة بوتكزز، خديجة بوتعية، **السياسات المحاسبية وأثرها على الأداء المؤسسة الاقتصادية _دراسة حالة مؤسسة الوئام الصغرى_** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،2015.

[2] محمد ناصر،محمد عبد الحليم، دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم المخاطر المنشئة بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة طنطا مصر،2015

معلومات أكثر ملائمة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية بشكل أفضل، واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي حيت قام باستقراء الواقع، كما اعتمد على المنهج الوصفي وذالك من خلال الاعتماد على قائمة الاستبيان توزع على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

توصل الباحث إلى أن معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المؤسسة في تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية حيث تقلل من تفاوت التقديرات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن هده المخاطر وتؤدي إلى عدم وجود فروق بين مستخدمي المعلومات المحاسبية عند تقدير. وفي الأخير يوصي الباحث ب: ضرورة تطبيق المتطلبات الواردة بمعايير التقارير الدولية (IFARS7/IFRS9)ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 32).

4. دراسة (بومصباح صافية، بلعجوز الحسين، 2018)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات، وقد توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين الأداء المالي للمؤسسات، وان أكثر الخصائص ارتباطا هي القابلية للمقارنة وتليها خاصية الفهم وبعدها خاصية الفهم وبعدها خاصية الفهم وبعدها خاصية الملائمة، وأن اقل الخصائص ارتباطا هي خاصية الموثوقية.

5 دراسة (بن قفة شيماء، ميموني سارة، 2019)[2]

هدفت هده الدراسة إلى معرفة أثر التغيير في السياسات والطرق المحاسبية على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المهنيين الأكاديميين حيث تطرقنا إلى التغيير في السياسات المحاسبية وعلاقتها بالقوائم المالية، واعتمدت الباحثين على النهج الوصفي في شقه النظري وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 50 مهنيين وأكاديميين وتم الإبقاء على 35 مستجوب واستخدم الباحثين برنامج (Excel)و برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (Spss)في معالجة البيانات، كما أوصلت إلى ضرورة إتباع سياسة محاسبية تتوافق مع المبادئ المحاسبية من ملائمة و موثوقية من اجل الحصول على جودة قوائم محاسبية.

---

[1] بومصباح صافية، بلعجوز الحسين، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،جامعة الجزائر03، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018.

[2] بن قفة شيماء، ميموني سارة، **العلاقة بين التغيير في السياسات والطرق المحاسبية وجودة القوائم المالية دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات لولاية ورقلة وغرا دية في الفترة الممتدة مابين شهري أفريل _ ماي**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2019.

6- دراسة (عبد اللطيف طيبي، عبد الحميد بن الشيخ،2020)[1]

تناولت الدراسة أهم الخصائص الرئيسية النوعية للمعلومة المحاسبية، وأثرها الكبير على جودة التقارير المالية حسب النظام المالي الذي اعتبر أن الملائمة الموثوقية تمثلان السمتين اللتين تجعلان من المعلومات المحاسبية المفيدة لصنع القرار، من اجل إصدار قوائم مالية تعبر عن معلومات ملائمة وموثوقة من قبل مستخدميها تمت بدارسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الحقل المحاسبي وذلك لتقصي آراءهم فيما يتعلق بالموضوع في البيئة الجزائرية حيث خلصت الدراسة إلى النقاط التالية:

- تسعى المؤسسات الاقتصادية على توفير خاصيتي الملائمة الموثوقية في ظل المنافسة قوية مما يؤدي إلى عناية بالغة بجودة التقارير المالية.
- القوانين الملزمة بتوفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية تلزم المؤسسات العناية بها سيما الملائمة الموثوقية كونها خصائص أساسية.

هناك علاقة طردية بين الملائمة الموثوقية وتفعيل جودة التقارير المالية (كلما زادت الملائمة الموثوقية زادت جودة التقارير المالية).

7- دراسة (سلمان الطاهر وآخرون، 2021)[2]

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية ومستخدميها وخصائصها النوعية من خلال تسليط الضوء على أشكال تغيير السياسات المحاسبية في مختلف القوائم المالية والدوافع التي تسعى الإدارة لتحقيقها من خلال هذا التغيير، والإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري عن طريق جمع ما توفر من معلومات حول متغيرات الدراسة من كتب ومجلات ومذكرات ولدعم الجانب النظري فقد اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج الاستقرائي من خلال توزيع استبيان على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة وكذالك عينة من الأساتذة الجامعيين، وقد تم توزيع 78 استمارة بمختلف الطرق الالكترونية والورقية وتم حصد 70 استمارة قابلة للدراسة، واعتمدنا في تحليل الاستبيان على برنامج

[1] عبد اللطيف طيبي، عبد الحميد بن الشيخ، **تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية_دراسة ميدانية_** مجلة مجاميع المعرفة، معهد التكنولوجيا، جامعة ورقلة.

[2] سلمان الطاهر، شرقي زكريا، صبتي خميس،فارح العربي، **اثر تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية _ دراسة ميدانية_**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021/2020.

(Spss)و(Excel)،ولقد توجت الدراسة بان لتغيير السياسات المحاسبية يؤثر سلبا على مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية.

8- دراسة (رشيد حفصي، نبيل حليمي، 2021)[1]

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية ولتحقيق هذا السعي قمنا بإجراء دراسة ميدانية وذلك من خلال استمارة استبيان وجهت لعينة مكونة من 70 مستهدف تم استرجاع 67 منها حيث شملت هذه العينة بعض موظفي مصلحة الضرائب لولاية ورقلة وباستخدام برنامج (Spss)تم تحليل الإجابات المتحصل عليها. وقد خلصت الدراسة إلى أن المعلومات المجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائمة وان جودة المعلومة المالية تكمن في تلبية احتياجات مستخدميها كما أن خاصية الملائمة تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

9- دراسة (صابر عائشة وآخرون، 2022)[2]

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الأثر في التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية والخصائص النوعية للقوائم المالية، ومن خلال أبراز أهم أشكال التعديل في السياسات المحاسبية وتوضيح أثرها على القوائم المالية والإجابة على إشكالية البحث اتبعا المنهج الوصفي في الجانب النظري، وطبقا المنهج الوصفي في الجانب النظري، وطبقا المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية على شركة مطاحن التاج الذهبي بالوادي.

وقد هدفت الدراسة إلى تقديم الإطار لمفاهيمي لكل من السياسات المحاسبية والقوائم المالية وكذالك التعرف على أهم الدافع لتغير الإدارة لسياستها المحاسبية وإبراز أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية والتعرف على مدى تأثير التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية.

وبعد معالجة موضوع الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج مفادها أن القوائم المالية تعتبر أهم وسيلة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لأطراف المستفيدة منها وان اعتماد المؤسسة عند استخدامها السياسات المحاسبية على جملة من المعايير والقواعد تساعدها على اختيار أفضل سياسة لها، كما أن السياسات المحاسبية تقوم على قيدين أساسين يجب مراعاتهما أهمها التوقيت المناسب والتوازن بين الخصائص النوعية.

---

[1] رشيد حفصي، نبيل حليمي، **إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية _دراسة ميدانية بولاية ورقلة _**، مجلة اقتصاد المال والأعمال،مخبر المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،جامعة غرداية، الجزائر.

[2] صابر عائشة، ضيف الله خولة، نصيب نصيرة، نيس وفاء، **التعديل في السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية _دراسة ميدانية_** أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022/2021.

10- دراسة (رابح طويرات،2021)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الموازنة بين الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة الموثوقية) للمعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ودورها في تحسين جودة القوائم المالية، وركزت أيضا على تفاعل دور القائم بالقياس وقواعد القياس ومحدد الأهمية النسبية في ترجيح خاصية على حساب خاصية أخرى، وما ينتج عنها من تأثير على جودة القوائم المالية واتخاذ القرار.

وقد أثبتت نتائج الدراسة انه عند قياس عناصر القوائم المالية يتم ترجيح خاصية الموثوقية على حساب خاصية الملائمة. نتيجة الالتزام بأساس التكلفة التاريخية، كما تتم الموازنة بين خاصيتي الموثوقية والملائمة استنادا لمعيار "الأهمية النسبية".

المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- (Ahmed Ynis Abdelsalam Ahtyba, 2010)[2] :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر التغيير في السياسات المحاسبية على مصداقية وعدالة القوائم المالية وعلى مستخدمي القوائم المالية والتأكد من أن العدول عن السياسات المحاسبية المستخدمة في شركة (SALL) لا يتم إلا بعد التأكد من مبررات و فوائد التغيير من خلال الإشكالية الرئيسية _ ما أثر التغيير في السياسات المحاسبية على صدق وعدالة القوائم المالية ، أو اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات الدراسة، والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، وعلى المنهج الوصفي لإجراء الدراسة التطبيقية.

توصلت الدراسة إلى الثبات في إتباع السياسات المحاسبية في شركة شال المحدود جعل قوائمها المالية عادلة وصادقة، إتباع سياسة محاسبية ثابتة تجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة وسهلة الفهم لمستخدميها وتسهيل القيام بعملية المراجعة، تقويم المخزون السلعي باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم لظروف شركة شل السودان.

[1] رابح طويرات، **أهمية الموازنة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية في تعزيز جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية _دراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجين في الجزائر**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

[2] **Ahmed Ynis Abdelsalam Ahtyba, Impact of Chang in Accounting polices on Equity and Reliability ofFinancial Statements, 2010.**

وفي الأخير يوصي الباحث بالعمل على إتباع سياسة ثابتة تتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة، ضرورة تقويم المخزون السلعي في الشركة وفقا للقيمة الجارية، ضرورة إقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الإدارة المالية عن الاستخدام الصحيح للسياسات المحاسبية.

2- (Partenie Dumbrava Csosz Csongor, 2012)[1]:

توصلت هذه الدراسة إلى عرض السياسات المحاسبية المطبقة من طرف دافعي الضرائب في مقاطعة كوفاسنا برومانيا بين سنتي 2008 و2010، مع تحليل للعوامل المؤثرة على اختيار السياسات المحاسبية بالنسبة للأصول الثابتة، حيث تضمنت الدراسة تحليلا للإجابات المشاركين في الاستبيان مجموعة من النقاط أهمها: تقييم القواعد، إعادة تقييم الموجودات الملموسة، مبالغ وطرق الامتلاك المتبعة.

وقد تم توجيه 20 سؤال للمديرين الماليين والمحاسبين في 187 وحدة، فكان نسبة استجابة المشاركين في هذا الاستبيان تقدر 90.13.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة كانت على النحو التالي:

غالبية الوحدات لا تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية لتقييم الأصول الثابتة، وهناك تقيد بالقيمة والعمر الإنتاجي المنصوص عليهما في قانون الضرائب، فمعظم المكلفين يتبعون طريقة الاهتلاك الخطي في إهتلاك الأصول الثابتة.

قواعد تقييم الأصول الثابتة مختلفة، كما أن اغلب عمليات إعادة التقييم (86.4%) يقوم بها خبراء مستقلين، وهو مايعكس قيم عادلة للأصول الثابتة، هناك تأثير للقوانين التربية والسياسة المالية على المحاسبة، في هذا الإطار لا يمكن الحديث عن عدالة البيانات المالية إلا بناء على حكم مهني من خبراء مهنيين، فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على اختيار السياسات المحاسبية بالنسبة للأصول الثابتة، فان أهم عامل حسب إجابات الأفراد العينة هو: عرض قيم الأصول الثابتة ضمن القوائم المالية بصورة حقيقية وعادلة، على خلاف ما كان متوقع أن يكون أهم تعامل بالنسبة لهم هو تخفيض قيمة الضريبة على الأرباح.

3- (Durdica Juric, 2014)[2]:

[1] **Partenie Dumbrava Csosz Csongor Accounting Policies Applied by Entities and the Value of Fixed Assets studia universitatis vasile goldis Arad economics series vol 22 issues 1/2012**

[2] **Durdica Juric,EFFECT OF ACCOUNTING POLICIES ON FINANCIAL POSITION OF SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRRISES, journal of accounting and management Zagreb Croatia posted, 2014**

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق السياسات المحاسبية المقابلة، لاسيما اختيار الإجراءات البديلة المسموح بها وفقا لمعايير التقارير المالية الكرواتية، والتي لها تأثير كبير على تقييم الأصول والخصوم ورأس المال وبالتالي على المركز المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. أظهرت نتائج البحث أن السياسة المحاسبية المتعلقة بإطفاء وإعادة تقييم الأصول الملموسة طويلة الأجل قد يكون لها تأثير كبير على المركز المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ومع ذلك فان السياسات المتعلقة بالأصول غير الملموسة طويلة الأجل والاحتياطات والبنود المؤجلة لها أهمية كبيرة أيضا.

4- (Sanday Adobayo AIayemi, 2015)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير السياسات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية وبالتالي على تفسير وتحليل القوائم المالية، واعتمد الباحث في معالجة مشكلة الدراسة على المنهج الوصفي من خلال سرد النظريات المحاسبية والأطراف النظرية للسياسات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى ذلك اعتمد على المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي في اختيار الفروض وتحليل النتائج المتوصل إليها، حيث خلصت الدراسة إلى هناك تأثير كبير للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات على المعلومات الواردة في القوائم المالية وكذا على تحليلها وتفسيرها وعليه أوصى الباحث بضرورة الإفصاح عن كل المعلومات الواردة في القوائم المالية وعن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات.

5- (Zeljko Grubljesic et autre, 2016)[2]:

تعتبر هذه الدراسة، دراسة تحليلية مقارنة لاعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل الشركات في جمهورية صربيا، والتي شرعت في تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية في سنة 2002، حيث تطلب ذلك إجراء تغيرات على السياسات المحاسبية السابقة، وخصوصا في مجال الاعتراف، فقد تم استبدال مفهوم التكلفة التاريخية كمفهوم يرمز للحذر بمفهوم القيمة العادلة التي ترمز إلى الحياد.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- تسمح معايير المحاسبة الدولية باستخدام أساليب مختلفة لحساب وتقييم نفس العناصر في الميزانية العمومية.

[1] Sanday Adobayo AIayemi, Choice of Accounting Policy (Effects on Analysis Interprétation of Financial Statements), 2015.
[2] Zeljko Grubljesic Dalibor pavlovic Ratko garic Vesna Petrovic,The Importance of the Adoption and Application of Accounting Polices Transitions Countries With Regard to Companies in Serbia, 2016

- ❖ يجب على الإدارة أن تختار السياسات المحاسبية تمكن من الحصول على صورة حقيقية وعادلة للعمليات الاقتصادية.
- ❖ ترتبط هذه الدراسة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل جمهورية "صربيا"، وعليه لايمكن تعميمها على المؤسسات في باقي الدول الأخرى.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اجمع الباحثون في دراستهم السابقة بأهمية كبيرة على السياسات المحاسبية وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى على غرار خاصية الملائمة التي درست كمتغير مستقل بالرغم من اختلاف بحوثهم ودولهم إلا أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، بالنسبة لأوجه التشابه كلاهما تناولا موضوع السياسات المحاسبية التي تعتبر محل جدال بين الكثير من الباحثين وكلاها يتشابها في نوع الدراسة (دراسة ميدانية). تختلف دراستنا عن بقية الدراسات السابقة باختلاف المتغير التابع أي على حد علمنا وما تطرقنا إليه انه لا توجد هناك دراسة جمعت بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية، وأيضا من بين أجه الاختلاف تختلف من حيث الهدف والبيئة التي تمت فيها الدراسة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة وكذلك الدراسات السابقة في الموضوع نستنتج أن السياسات المحاسبية تلك المبادئ والأسس والقواعد التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية،ولها عدة أنواع وأهداف مختلفة كما أخذت السياسات المحاسبية حيزا هاما في المؤسسة الاقتصادية منذ تبنيها للنظام المحاسبي الماليSCF ،و أن اغلب الدراسات السابقة تختلف في المتغير التابع أي أن اغلب الدراسات كانت تتمحور حول العلاقة بين السياسات المحاسبية أو التغير في السياسات المحاسبية كمتغير مستقل و القوائم المالية، جودة التقارير المالية، المعلومة المالية الأداء الاقتصادي للمؤسسة، الخصائص النوعية للقوائم الملية،...الخ.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية على عينة من

المهنيين في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى أهم الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة وجب دعم البحث بدراسة ميدانية من اجل تعزيز الجانب النظري، فمن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على مدى تأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية ولمعرفة مقدار هذا التأثير قمنا بالتقرب المباشر من فئة المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وخبراء المحاسبين والإطارات المالية والمحاسبية في المؤسسات، بغية الأخذ بوجهات نظرهم وذالك من خلال استخدام استمارة الاستبيان تتضمن ثلاث محاور، السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي و خاصية الملائمة للقوائم المالية للمؤسسة و العلاقة بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية، الذي من الممكن أن تكون أفضل طريقة لقياس اثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية. وعليه فان هدا الفصل يحتوي على مبحثين يتضمن المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية والمبحث الثاني نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها وتفسيرها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

ترتكز الدراسة التطبيقية بأساس على منهجية الدراسة المتبعة في معالجة الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يتناول هدا المبحث في مطالبه على الطريقة المنتهجة في الدارسة والأدوات المستعملة فيها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

يعالج هذا المطلب المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة ومعرفة مجتمع الدراسة وكذلك العينة المستهدفة بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المهنيين في ولاية تقرت، و قد تم اختيار عينة الدراسة بمراعاة الأشخاص ذوي الاختصاص والذين تتوفر فيهم الخبرة العملية والعلمية وقد اشتملت الدراسة عينة من المهنيين من بينهم:

_ فئة المحاسبين في المؤسسات كونهم الأقرب لمثل هذه الممارسات لاعتبارهم الخط الدفاعي الأول للتصدي لهذه الممارسات.

_عينة من محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكذلك خبراء المحاسبين.

_عينة من المدراء على مستوى المؤسسات.

ثانيا: عينة الدراسة:

تم توزيع الاستمارات في مدينة تقرت بالإضافة إلى عملية التوزيع عبر البريد الالكتروني، وقد ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمان الذي من خلاله توزيع استلام استمارات الاستبيان وذالك خلال شهر ماي 2023.

وقد تم توزيع حوالي 50 استمارة استبيان شملت الفئة المستهدفة فئة المهنيين والجدول التالي يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

الجدول رقم(2_1): إحصائيات استمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	50	%100
عدد الاستمارات المفقودة	02	%4
عدد الاستمارات الملغاة	00	00
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	48	%96

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

الفرع الثاني: بيانات وأدوات الدراسة

أولا: بيانات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأساسية وكذلك مجموعة من المصادر الثانوية لجمع بيانات الدراسة التي لها صلة بالموضوع.

1. **المصادر الرئيسية**: تم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات المتوقع الحصول عليها في الدراسة الميدانية وقد قسمت أسئلة الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية حسب فرضية الدراسة من تم طرحها على عينة الدراسة.

2. **المصادر الثانوية**:تتمثل في البيانات المستخدمة لمعالجة الجانب النظري للدراسة بغية الإلمام وتسليط الضوء على موضوع الدراسة الذي يتمحور حول إثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية، حيث تم الاعتماد بالدرجة الأولى على الكتب والمذكرات والمجلات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

ثانيا: أدوات جمع بيانات الدراسة

من اجل الإجابة على الإشكالية الدراسة واختبار صحة فرضيتها اعتمدنا على الاستبيان كأداة جمع البيانات، وقد تم تصميم الاستبيان بالاستناد على الجانب النظري وأيضا على الدراسات السابقة كما تم صياغة أسئلته بمراعاة إشكالية وفرضية الدراسة وكذلك مراعاة شروط إعداد الاستبيان، حيث ينقسم إلى جزئيين هما:

الجزء الأول: يحتوي على معلومات خاصة بإفراد العينة والتي توفر بيانات حول خصائص عينة الدراسة

الجزء الثاني: يتمثل في ثلاث محاور رئيسية تحتوي على (25) سؤال بهدف جمع بيانات خاصة بالدراسة موزعين على النحو التالي:

المحور الأول: يهدف هذا المحور إلى معرفة ماهية السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني: يهدف هذا المحور إلى معرفة خاصية الملائمة القوائم المالية للمؤسسة.

المحور الثالث: يهدف إلى معرفة | أثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية

وبعد الفراغ من الاستبيان في لبه النهائي تم توزيع وثيقة الاستبيان على عينة الدراسة من ذوي الاختصاص واعتمدنا على النسخ الورقية والالكترونية عن طريق ملف (Word) أو الاستعانة بالمقابلة الشخصية كونها من أهم طرق جمع البيانات في الدراسة الميدانية وقد تم الاعتماد مقياس ليكارت الثلاثي كمقياس الإجابات العينة والذي يتحمل ثلاث إجابات.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: السياسات المحاسبية

المتغير التابع: خاصية الملائمة للقوائم المالية

الشكل رقم (2_1) متغيرات الدراسة الميدانية

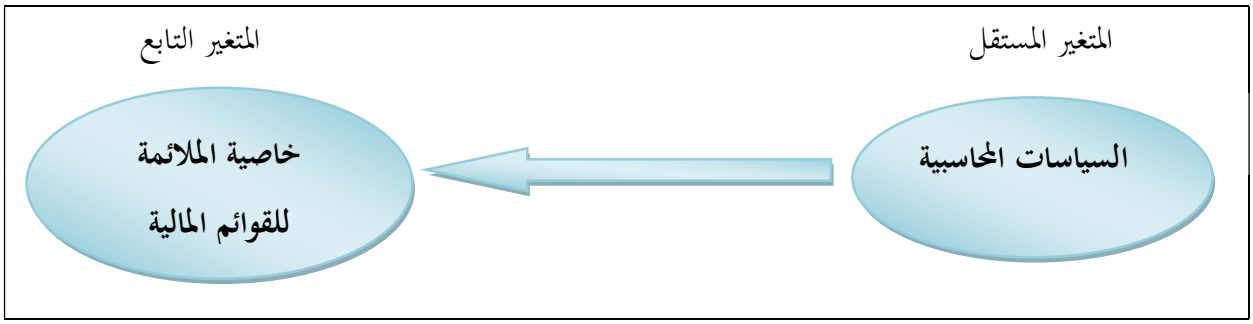

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية والإجراءات المتبعة

نحاول من خلال هدا المطلب توضيح الأدوات والإجراءات الإحصائية القياسية المستخدمة في معالجة البيانات التي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية

1) صدق وثبات أداة الدراسة

1_1) الاتساق الظاهري للاستبيان

قبل عملية نشر وتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة تم عرض الاستبيان على لجنة من أساتذة جامعة ورقلة ذوي الاختصاص قصد الأخذ بالآراء والتأكد من صحة وسلامة الاستبيان من مختلف الجوانب مثل:

- دقة صياغة الأسئلة وكذالك صحة عبارتها.
- الشكل الجمالي أو الظاهري للتصميم أو المنهجية.
- اختيار المقياس المناسب للأسئلة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية وكذالك استخلاص نتائج سليمة.

1_2) اختبار ثبات الاستبيان

بغية اختبار ثبات وكذالك صدق الإجابات فقد تم استعمال معامل الفاكرونباخ كمعيار إثبات الاستبيان لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة وقد نتج عن اختبار مستوى ثبات ومصداقية إجابات العينة المكونة من (48) فرد قيمة الفاكرونباخ مقدرة ب (0.790) وهدا بين الارتباط بين الإجابات قوي. أي انه عند إعادة توزيع الاستبيان في نفس الظروف على نفس على نفس العينة فإن79% من الأفراد سيجيبون بنفس الإجابة.

الجدول رقم (2_2): اختبار ثبات الاستبيان

محاور الدراسة	معامل الفاكرونباخ(Alpha Cronbachs)
جميع عبارات الاستبيان	**0.790**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجSpss.

2) المقياس المستخدم

بهدف قياس إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان المغلقة تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي من أهم المقاييس الترتيبية التي تستخدم في التحليل الإحصائي، حيث يتم من خلاله قياس البيانات الوصفية بإعطائها قيما رقمية حتى تكون مناسبة لتحليل الإحصائي.

الجدول رقم (2_3): مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي (التصنيف)	موافق	محايد	غير موافق
المقياس	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (2_4) الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

الرأي (الاتجاه)	قيمة المتوسط المترجح
غير موافق	**من1 إلى 1.66**
محايد	**م1.66إلى 2.33**
موافق	**2.34إلى3**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الثلاثي

الفرع الثاني: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي لاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برن الجداول الالكترونية (Excel 2007) لمعالجة البيانات واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية التي تتمثل فيما يلي:

- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محاور الاستبيان
- اختبار فرضيات الدراسة باستخدام التباين (ANOVA)

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها

من خلال هدا المبحث سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية وكذالك تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يحتوي هذا المطلب على الطريقة الإجرائية المتبعة لتقصي أراء أ وجه النظر المختلفة حول موضوع المتمثلة في عينة الدراسة وكذالك التعرف عليها إضافة إلى أهم مصادر جمع البيانات واهم أدوات جمعها.

الفرع الأول: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمعلومات العامة

وقد تم دراسة النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة لعينة الدراسة باستخدام ثلاث متغيرات هي (المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية)

أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (2_5) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة	التكرار
ليسانس	%45.83	22
ماجستير	%4.18	02
شهادة مهنية	%18.75	09
ماستر	%27.08	13
دكتورا	%4.18	02
المجموع	%100	48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج(Spss)

الشكل رقم (2_2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

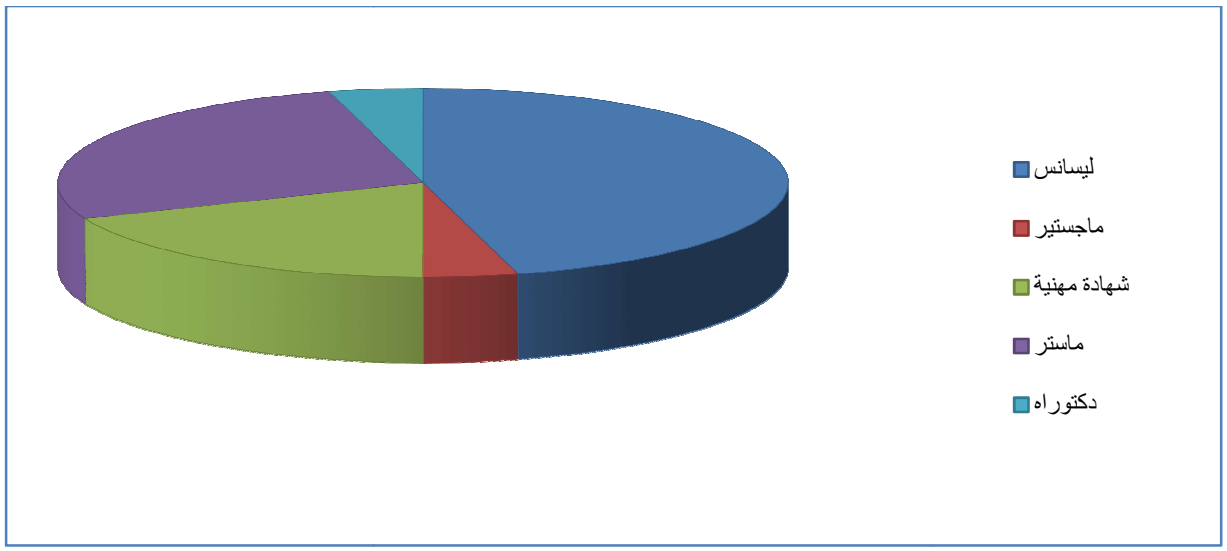

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج(Spss)

تبين من الجدول رقم (2_5) والشكل البياني رقم (2_2) يتبين أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم الأفراد الدين بحوزتهم شهادة ليسانس بنسبة (45.83%) وهدا راجع إلى اعتمادنا في أساس على عينة من المحاسبين في المؤسسات كون أغلبيتهم حاصلين على هذه الشهادة فيما كانت بقية المؤهلات ماستر، شهادة مهنية بنسب متفاوتة كانت على التوالي 27.08%، 18.75%، وجاءت نسبة الماجستير والدكتوراه 4.18%.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

يتبين من خلال الجدول رقم (2_6) والشكل البياني رقم (2_3) أن فئة الأفراد الدين يعملون محاسب في المؤسسة هي أعلى نسبة من بين أفراد العينة بنسبة 79.17% نظرا لاحتواء المؤسسة على أكثر من محاسب وتم توزيع الاستبيان على عدة مؤسسات اقتصادية، فيما كانت مهنة خبير حسابات ومحافظ حسابات بنسبة 6.25% نظرا لقلة المهنة في المنطقة، تليه مهنة مدير مؤسسة ومحاسب معتمد بنسبة 4.17%.

الجدول رقم (2_6) يمثل توزيع فراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	النسبة	التكرار
مدير مؤسسة	%4.17	02
محاسب في مؤسسة	%79.17	38
محاسب معتمد	%4.17	02
محافظ حسابات	%6.25	03
خبير محاسبي	%6.25	03
المجموع	**%100**	**48**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج(Spss)

الشكل رقم (2_3) يوضح توزيع فراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

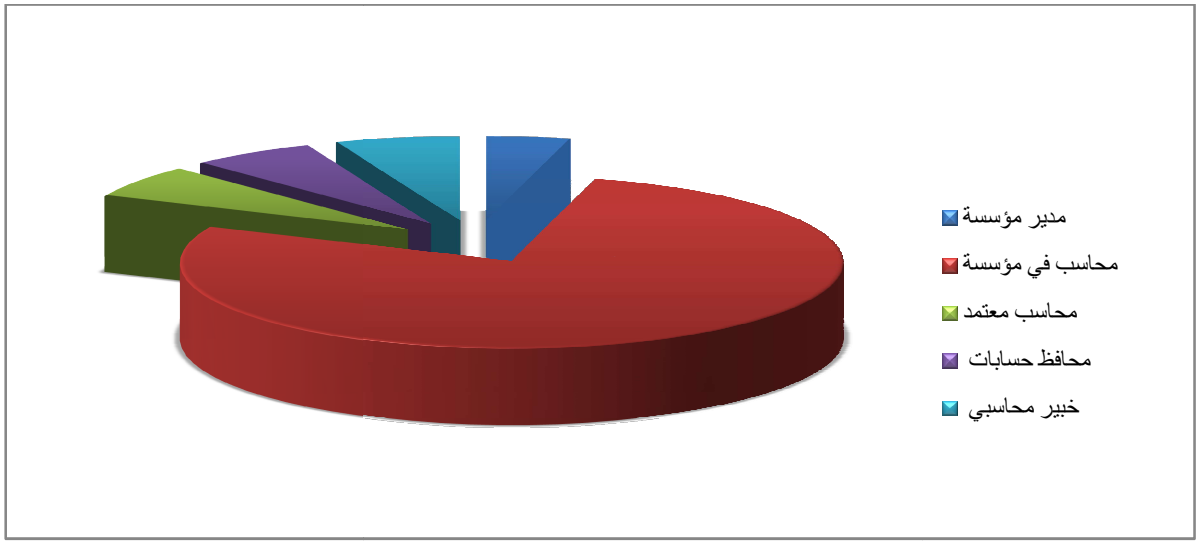

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج(Spss)

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

من خلال الجدول رقم (2_7) والشكل البياني رقم (2_4)تظهر الدراسة اغلب افراد العينة يتمتعون بخبرة اكثر من 10 سنوات بنسبة 64.58% فيما سجلت بقية الشرائح 29.17% بالنسبة الافراد الذين خبرتهم مابين مابين05و10 سنوات، وكانت النسبة الاقل من نصيب الافراد الذين يحزون على خبرة الاقل من 05 سنوات 6.25%، ويظهر من خلال هذا التحليل ان هناك تقارب بين نسب توزيع العينة حسب الخبرة أي ان هناك تنوع في سنوات الخبرة، ولعل هدا التنوع في عينة الدراسة من شأنه ان يقدم اراه ووجهات نظر مختلفة مما ينعكس اجابيا على الدراسة وصدق الاجابة على الاستبيان.

الجدول رقم (2_7) يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	النسبة	التكرار
اقل من 05 سنوات	%6.25	03
من 05 إلى 10 سنوات	%29.17	14
أكثر من 10 سنوات	%64.58	31
المجموع	**%100**	**48**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج(Spss)

الشكل رقم (2_4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

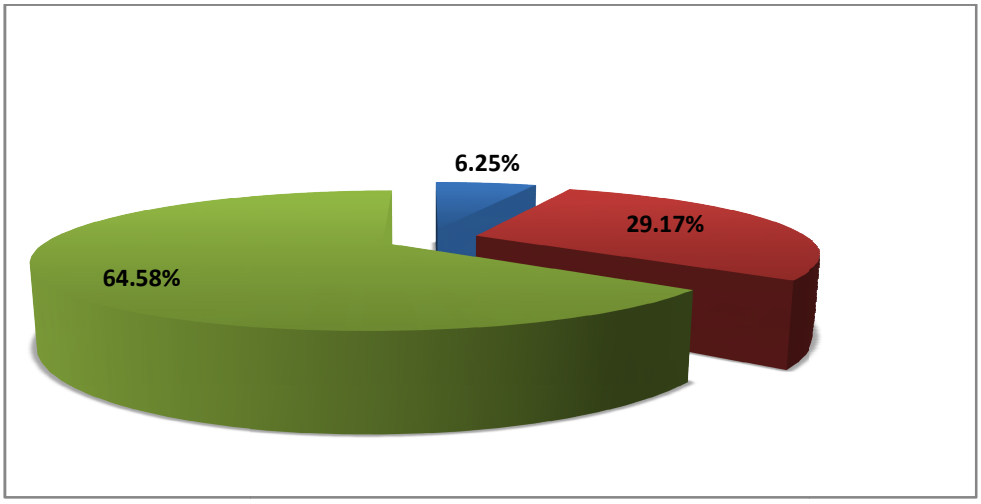

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج(Spss)

الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات

سيتم في هذا الفرع عرض نتائج فرضيات الدراسة التي تم التوصل إليها تم تحليلها.

أولا: عرض النتائج الفرضية الأولى:

للإجابة على هذه الفرضية والتأكد من صحتها أو عدمها، قامت الطالبتان بحساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الممثلة في المحور الأول في استمارة الاستبيان.

الجدول رقم (2_8): يوضح المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
01	تساعد السياسات المحاسبية على اختيار أفضل البدائل المحاسبية للظروف والعوامل السارية في المؤسسة	2.8750	0.39275	01	موافق
02	تشمل سياسة الإفصاح التام كافة مراحل الدورة المحاسبية في تطبيق النظام المحاسبي المالي	2.6875	0.62420	03	موافق
03	تعتبر سياسة الثبات والالتزام من أهم السياسات التي يجب على معدو القوائم المالية إلا التزام بها	2.5417	0.74258	08	موافق
04	تساعد سياسة الحيطة والحذر على الاهتمام بإعداد قوائم مالية بتحفظ	2.6667	0.59549	04	موافق
05	وضع سياسة محاسبية سليمة يحقق خاصية الموضوعية وعدم التحيز	2.6458	0.63546	05	موافق
06	يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية	2.8125	0.44513	02	موافق
07	تعتبر السياسة المحاسبية هي همزة وصل بين الإطار المفاهيمي للمحاسبة والممارسة العملية	2.5417	0.71335	07	موافق
08	إن عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية للعمليات المالية في المؤسسة خلال السنوات يؤثر على قدرتها على المقارنة بين فترات زمنية مختلفة	2.6042	0.64378	06	موافق
09	تتعرض المؤسسات التي تعتمد التغير في السياسات المحاسبية باستمرار إلى تعثر مالي والإفلاس على المدى البعيد	1.8958	0.75059	09	محايد
المتوسط العام للمحور الأول: السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي		**2.5856**	**0.33352**		موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على(Spss).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهات أفراد العينة نحو جميع الفقرات فاقت المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي 2.34، حيث بلغت 2.5856 ضمن اتجاه موافق وبانحراف معياري قدره 0.33352، مما يدل على أن

كل الإجابة موافقة على أن هناك مستوى مرتفع للسياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الا الفقرة الأخيرة حسب إجابات الأفراد كانت محايدة.

ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية:

للإجابة على هذه الفرضية والتأكد من صحتها أو عدمها، قامت الطالبتان بحساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الممثلة في المحور الثاني في استمارة الاستبيان.

الجدول رقم (2_9) يوضح المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لخاصية ملائمة القوائم المالية للمؤسسة

الرقم	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
01	تساعد ملائمة لقوائم المالية متخذي القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب	2.7083	0.58194	02	موافق
02	تتميز المعلومات المحاسبية بقيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها	2.9167	0.27931	01	موافق
03	الإفصاح المحاسبي عن الملائمة في القوائم المالية يعبر عن صدق الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة	2.6250	0.60582	03	موافق
04	توفر القوائم المالي تغذية عكسية كافية عن نتائج أنشطة وأعمال الشركة	2.2917	0.72335	08	موافق
05	عند القيام بعملية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية فإنه يتم ترجيح خاصية الملائمة	2.4583	0.50353	07	موافق
06	تؤثر خاصية الملائمة على اتخاذ القرار بناء على معطيات القوائم المالية	2.5417	0.58194	06	موافق
07	تزيد القيمة التنبؤية من فاعلية المعلومة المحاسبية وكفاءتها	2.5625	0.71179	05	موافق
08	كلما كانت العناصر الرئيسية لخاصية الملائمة (التغذية العكسية، القيمة التنبؤية، التوقيت الملائم) مترابطة مع بعضها تكون المعلومات المالية أكثر نفعا وأكثر ملائمة لاتخاذ القرار	2.5625	0.54211	04	موافق
المتوسط العام للمحور الثاني: خاصية ملائمة القوائم المالية للمؤسسة		**2.5833**	**0.27572**		موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على(Spss).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهات أفراد العينة نحو جميع الفقرات فاقت المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي 2.34، حيث بلغت 2.5856 ضمن اتجاه موافق وبانحراف معياري قدره 0.33352، مما يدل على أن كل الإجابات أفراد العينة موافقة على أن توفر خاصية الملائمة للقوائم المالية في المؤسسة

ثالثا: عرض النتائج الرضية الثالثة:

الجدول رقم (2_10): يوضح المتوسطات المترجحة والانحرافات المعيارية لتأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
01	استخدام الإدارة لأحكامها وتقديراتها في تطبيق السياسات المحاسبية يؤدي إلى معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	2.7708	0.47219	01	موافق
02	إن الإفصاح عن اختيار السياسات المحاسبية يعكس صدق القوائم المالية في تصوير واقع المؤسسة	2.7500	0.48378	02	موافق
03	يؤدي تطبيق سياسات محاسبية متسقة إلى قوائم مالية تتميز بالملائمة	2.5833	0.61310	04	موافق
04	يؤثر الالتزام بالسياسة المحاسبية وتغيرها على القدرة التنبؤية للقوائم المالية	2.3542	0.72902	08	موافق
05	يساعد الثبات في السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار في الوقت الملائم	2.6458	0.63546	03	موافق
06	يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها	2.3958	0.70679	07	موافق
07	يساعد الثبات في السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار في السياسات المحاسبية	2.4375	0.68125	05	موافق
08	إن الثبات على تطبيق نفس السياسات المحاسبية يزيد من جودة القوائم المالية	2.4167	0.79448	06	موافق
المتوسط العام للمحور الثالث: أثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية		**2.5443**	**0.34256**		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على(Spss).

يتضح من خلال الجدول أن المعدل العام للمتوسطات المترجحة للإجابات لأفراد العينة عن المحور الثالث المتعلق بأثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة بمتوسط قدره (2.5443) أي فاق المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي 2,34 وانحراف معياري قدر بـ(0.34256) وهذا يشير إلا إن إفراد العينة يتفقون على إن السياسات المحاسبة تؤثر على خاصية الملائمة للقوائم المالية.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل الفرضيات

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير معنوي دو دلالة إحصائية السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية

بعد استجواب أفراد العينة حول تأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة القوائم المالية وكانت نحو اتجاه موافق سنحاول فيما يلي إثبات هدا الأثر بعد حساب معامل الارتباط لبيرسون

الجدول رقم:(2_11): يوضح الدلالة الإحصائية الاختبار العلاقة بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,207[a]	,043	,022	,24409

المصدر: مخرجاتSpss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل في السياسات المحاسبية يفسر ما نسبته 4.3% من التباين في المتغير التابع خاصية الملائمة للقوائم المالية، والنسبة المتبقية 95.7% ترج لعوامل أخرى في خاصية الملائمة للقوائم المالية، كما أن العلاقة الارتباطية بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية بلغت 0.207 وهي قيمة منخفضة جدا وتدل على إن العلاقة بين المتغيرين طردية وضعيفة جدا.

الجدول رقم (2_12) يوضح: تحليل التباين الانحدار للتأكد من صلاحية نموذج لاختبار الفرضية الثالثة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
بين المجموعات	1.334	10	0.134	3.275	0.004
داخل المجموعات	1.519	37	0.041		
الإجمالي	2.863	47			

المصدر: مخرجات برنامج Spss

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسياسات المحاسبية على خاصية ملائمة القوائم المالية عند مستوى الدلالة (0.05) وذالك لان قيمة الدلالة الإحصائية Sig للاختبار بلغت (0.004) وهي اقل من (0.004)، وعليه فإننا نقبل الفرضية الرئيسية "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسياسات المحاسبية على خاصية ملائمة القوائم المالية"

الجدول رقم (2_13): يوضح قيم المعاملات خط الانحدار البسيط للمعاملات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,214	,278		7,955	,000
	السياسات_المحاسبية	,153	,107	,207	1,434	,158

a. Dependent Variable: الملائمة_خاصية

يشير الجدول أعلاه إلى أن الثبات الخطي (a) بالنسبة للسياسات المحاسبية بلغت قيمته (2.214) وميل الانحدار(b) بلغت قيمته (0.153) وهو ما يدل على تأثير ايجابي للمتغير المستقل (السياسات المحاسبية) على المتغير التابع (خاصية الملائمة للقوائم المالية)، ومنه لا نستطيع بناء المعادلة بما ان Sig=0.158 بالنسبة لمتغير السياسات المحاسبية مما يعني لا يوجد أثر على السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية.

أثبتت نتائج الانحدار الخطي البسيط انه لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية.

الفرضية الثانية: هناك مستوى مرتفع للسياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن أفراد العينة متجهون نحو الاتجاه الموافق من خلال المتوسط المرجح العام (2.5856) الذي فاق متوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي(2.34)،وبانحراف معياري قدره(0.33352)، ومن هنا نقول أن هناك مستوى مترفع للسياسات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي حيت لاقت عبارة" تساعد السياسات المحاسبية على اختيار أفضل البدائل المحاسبية للظروف والعوامل السارية في المؤسسة" اكبر تأييد من طرف أفراد العينة وهدا راجع إلا أن النظام المحاسبي المالي التغيير والثبات في السياسات المحاسبية ويجب الإفصاح عن أي التغيير بينما لاقت عبارة" تتعرض المؤسسات

التي تعتمد التغير في السياسات المحاسبية باستمرار إلى تعثر مالي والإفلاس على المدى البعيد "اقل اتجاه بين أفراد العينة باتجاه محايد وهذا يعني أن الاستمرار في السياسات المحاسبية لا يؤثر على إفلاس المؤسسة.

الفريضة الثالثة: تتوفر خاصية ملائمة للقوائم المالية للمؤسسة

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى إن إفراد العينة متجهون نحو الاتجاه الموافق من خلال المتوسط المرجح العام (2.5833) الذي فاق متوسط المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي (2.34) وانحراف معياري قدره(0.2757)،ومن هنا نقول أن تتوفر خاصية ملائمة القوائم المالية للمؤسسة حيث لاقت عبارة" تتميز المعلومات المحاسبية بقيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها" أي من مميزات المعلومة المحاسبية أن لها قيمة تقديرية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات، بينما لاقت عبارة توفر القوائم المالية تغذية عكسية كافية عن نتائج أنشطة وأعمال الشركة" لاقت اقل نسبة موافقة من قبل أفراد العينة.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر موضوع السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة من المواضيع الهامة التي وجب دراستها، والتي تلعب دورا هاما في تحسين أداء المؤسسة من حيث القوائم المالية المصرح بها. فحاولنا من خلال هدا الفصل بمعالجة الإشكاليات المطلوبة ونتائج الإجابة على الاستبيان وتحليلها والوصول إلى جملة من النتائج وقد أثبتنا من خلال الدراسة الميدانية أن لسياسات المحاسبية أثر على خاصية الملائمة للقوائم المالية، وهذا من خلال توزيع استمارة الاستبيان لعينة من المهنيين (مدراء المؤسسات محاسبين في المؤسسات، محافظي الحسابات محاسبين معتمدين، خبراء المحاسبة).

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في" ما مدى تأثير السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية ؟"وهذا كان الدافع الرئيسي للبحث في مجال المحاسبة عن طريق السياسات المحاسبية حيث أنها تحتل مكانة بالغة الأهمية على مستوى المؤسسات الاقتصادية ويتجلى هذا من خلال مساهمتها في ملائمة القوائم المالية التي تحررها المؤسسة وكذلك تلعب دور هاما في زيادة أداء المؤسسة.حيث تطرقنا في الجزء النظري إلى ماهية السياسات المحاسبية خاصية الملائمة، وبعض الدراسات السابقة وفي المقابل الجانب النظري لابد أن يقابله الجانب التطبيقي الذي اعتمدنا فيه اعتمدنا فيه على توزيع استمارة استبيان على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة، حيث لاحظنا اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها إلى أن السياسات المحاسبية لها أثر على خاصية الملائمة للقوائم المالية ، وبتقصي آراء مجموعة من خلال وجهات نظرهم. وقد تم من خلال هذه الدراسة اختبار كيف تؤثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية.

ولخصت الدراسة في جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

الفرضيات:

- ❖ إن للسياسات المحاسبية مستوى مرتفع في النظام المحاسبي المالي.
- ❖ هناك مستوى مرتفع لملائمة القوائم المالية للمؤسسة.
- ❖ لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية.

نتائج الدراسة:

- تساعد السياسات المحاسبية على اختيار أفضل البدائل المحاسبية للظروف والعوامل السارية في المؤسسة.
- تعتبر السياسة المحاسبية هي همزة وصل بين الإطار المفاهيمي للمحاسبة والممارسة العملية.
- الإفصاح المحاسبي عن الملائمة في القوائم المالية يعبر عن صدق الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة
- تؤثر خاصية الملائمة على اتخاذ القرار بناء على معطيات القوائم المالية
- يساعد الثبات في السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار في الوقت الملائم
- يؤدي تطبيق سياسات محاسبية متسقة إلى قوائم مالية تتميز بالملائمة

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة وما توصلنا إليه من نتائج تبين لنا انه يجب علينا التطرق لعدة مواضيع فمن هنا سوف نطرح أهم الاقتراحات وهي:

- واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر
- مدى تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية
- دراسة تحليل مقارن لسياسات المحاسبية على خاصية ملائمة للقوائم المالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في النظرية المحاسبية**، الأردن، الطبعة الأولى،2004.

2. كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1990 .

3. وليد مُحَمَّد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، الرياض، المملكة العربية السعودية،2014.

4. مُحَمَّد مطر، مرسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح** عمان، الطبعة الثانية.

5. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في النظرية المحاسبية**، الأردن، الطبعة الأولى،.2008

6. مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، عمان، طبعة أولى، 2006.

7. رضوان حلوه حنان، عمان(الأردن)، **نموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الثانية، 2003.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

8. صابر عائشة، ضيف الله خولة، نصيب نصيرة، نيس وفاء، **التعديل في السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021.

9. سلمان الطاهر زكريا شرقي، خميس صبتي العرابي فارح **أثر تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي2021/2020.

10. سميرة بوتكزز، خديجة بوتعية،**السياسات المحاسبية وأثرها على الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة الوئام للقبائل الصغرى**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة جيجل،2015

11. بن قفة شيماء، ميموني سارة، **العلاقة بين التغيير في السياسات والطرق المحاسبية وجودة القوائم المالية دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات لولاية ورقلة غرداية في الفترة الممتدة ما بين شهري**

أفريل وماي، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2019.

ثالثا: المجلات:

12.بومصباح صافية، بلعجوز الحسين، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات (دراسة لعينة من المؤسسات بولاية بوعريريج)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد:01،2018.

13.عبد اللطيف الطيبي، عبد الحميد بن الشيخ، **تقييم دور المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد06، العدد:01، ورقلة،2020.

14.رفيق بشوندة، مُحَّد الحبيب مرحوم، **السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، مجلة الرماح للبحوث والدراسات مركز البحث وتطوير الموارد البشرية_ رماح _ الأردن جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس الجزائر.

15.رشيد حفصي، نبيل حليمي، **إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية دراسة ميدانية بولاية ورقلة**،مجلة اقتصاد المال والأعمال،مخبر المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة جامعة غرداية، الجزائر.

16. رابح طويرات، **أهمية الموازنة بين خاصيتي الملائمة الموثوقية في تعزيز جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية دراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجين في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد6/العدد2/جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2021.

❖ **اللغة الأجنبية:**

1/ Ahmed Ynis Abdelsalam Ahtyba, Impact of Chang in Accounting polices on Equity and Reliability of Financial Statements, 2010

2/ Partenie Dumbrava Csosz Csongor Accounting Policies Applied by Entities and the Value of Fixed Assets studia universitatis vasile goldis Arad economics series vol 22 issues 1/2012.

3/ Durdica Juric, EFFECT OF ACCOUNTING POLICIES ONFINANCIAL POSITION OF SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRRISES, journal of accounting and management Zagreb Croatia posted, 2014.

4/ Sanday Adobayo AIayemi, Choice of Accounting Policy (Effects on Analysis Interprétation of Financial Statements), 2015.

5/ Zeljko Grubljesic Dalibor pavlovic Ratko garic Vesna Petrovic,The Importance of the Adoption and Application of Accounting Polices Transitions Countries With Regard to Companies in Serbia, 2016.

الملاحق

الملحق رقم(01): نتائج معامل ألفا كرومباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,790	25

NPAR TESTS

/K-S(NORMAL)=a b c

/MISSING ANALYSIS

الملحق رقم (02): نتائج الدراسة الوصفية للمعلومات

VAR00001

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	22	45,8	45,8	45,8
	2,00	2	4,2	4,2	50,0
	3,00	9	18,8	18,8	68,8
	4,00	13	27,1	27,1	95,8
	5,00	2	4,2	4,2	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

VAR00002

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	2	4,2	4,2	4,2
	2,00	38	79,2	79,2	83,3
	3,00	2	4,2	4,2	87,5
	4,00	3	6,3	6,3	93,8
	5,00	3	6,3	6,3	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

VAR00003

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	3	6,3	6,3	6,3
	2,00	13	27,1	27,1	33,3
	3,00	32	66,7	66,7	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

الملحق رقم (03): نتائج الإجابة على فقرات الاستبيان

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00004	48	1,00	3,00	2,8750	,39275
VAR00005	48	1,00	3,00	2,6875	,62420
VAR00006	48	1,00	3,00	2,5417	,74258
VAR00007	48	1,00	3,00	2,6667	,59549

VAR00008	48	1,00	3,00	2,6458	,63546
VAR00009	48	1,00	3,00	2,8125	,44513
VAR00010	48	1,00	3,00	2,5417	,71335
VAR00011	48	1,00	3,00	2,6042	,64378
VAR00012	48	1,00	3,00	1,8958	,75059
a	48	1,11	3,00	2,5856	,33352
Valid N (listwise)	48				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00013	48	1,00	3,00	2,7083	,58194
VAR00014	48	2,00	3,00	2,9167	,27931
VAR00015	48	1,00	3,00	2,6250	,60582
VAR00016	48	1,00	3,00	2,2917	,71335
VAR00017	48	2,00	3,00	2,4583	,50353
VAR00018	48	1,00	3,00	2,5417	,58194
VAR00019	48	1,00	3,00	2,5625	,71179
VAR00020	48	1,00	3,00	2,5625	,54211
b	48	2,00	3,00	2,5833	,27572
Valid N (listwise)	48				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00021	48	1,00	3,00	2,7708	,47219
VAR00022	48	1,00	3,00	2,7500	,48378

VAR00023	48	1,00	3,00	2,5833	,61310
VAR00024	48	1,00	3,00	2,3542	,72902
VAR00025	48	1,00	3,00	2,6458	,63546
VAR00026	48	1,00	3,00	2,3958	,70679
VAR00027	48	1,00	3,00	2,4375	,68125
VAR00028	48	1,00	3,00	2,4167	,79448
C	48	1,75	3,00	2,5443	,34256
Valid N (listwise)	48				

الملحق رقم (03): نتائج اختبار الفرضية الاولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,207[a]	,043	,022	,24409

a. Predictors: (Constant), المحاسبية_السياسات

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,214	,278		7,955	,000
	المحاسبية_السياسات	,153	,107	,207	1,434	,158

a. Dependent Variable: الملائمة_خاصية

ANOVA Table

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الملائمة_خاصية * المحاسبية_السياسات	Between Groups (Combined)	1,344	10	,134	3,275	,004
	Within Groups	1,519	37	,041		
	Total	2,863	47			

الملحق رقم (04): استمارة الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استبيان

أخي الفاضل / أختي الفاضلة :

تحية عطرة،.... أما بعد:

في إطار إعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي موسومة بعنوان:

" أثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية"

نعرض على حضارتكم استبيان معدة لأغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات المتعلقة برأيكم الشخصي حول الموضوع، وإن مشاركتكم في الإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل كامل وبدقة وموضوعية سوف يساعدنا على تحقيق أهداف الدراسة، ونود أن نتقدم لكم بوافر الشكر والامتنان سلفا لأنكم ستخصصون جزءا من وقتكم الثمين بالإجابة على فقراته بوضع علامة (×) أمام الخيار المناسب، علما أن إجابات الاستمارة لا تستخدم إلا أغراض البحث العلمي، وسيكون التعامل مع الإجابات بسرية تامة.وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزء الأول: المعلومات العامة

المؤهل العلمي:

ليسانس ماجستير ☐ شهادة مهنية ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ ☐

المستوى الوظيفي:

مدير مؤسسة ☐ رئيس مصلحة في مؤسسة ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد خبير محاسبي ☐ ☐

الخبرة المهنية:

اقل من 05 سنوات ☐ 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تساعد السياسات المحاسبية على اختيار أفضل البدائل المحاسبية للظروف والعوامل السارية في المؤسسة			
2	تشمل سياسة الإفصاح التام كافة مراحل الدورة المحاسبية في تطبيق النظام المحاسبي المالي			
3	تعتبر سياسة الثبات والالتزام من أهم السياسات التي يجب على معدو القوائم المالية الالتزام بها			
4	تساعد سياسة الحيطة والحذر على الاهتمام بإعداد قوائم مالية بتحفظ			
5	وضع سياسة محاسبية سليمة يحقق خاصية الموضوعية وعدم التحيز			
6	يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية			
7	تعتبر السياسة المحاسبية هي همزة وصل بين الإطار المفاهيمي للمحاسبة والممارسة العملية			
8	إن عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية للعمليات المالية في المؤسسة خلال السنوات يؤثر على قدرتها على المقارنة بين فترات زمنية مختلفة			
9	تتعرض المؤسسات التي تعتمد التغير في السياسات المحاسبية باستمرار إلى تعثر مالي والإفلاس على المدى البعيد			

المحور الثاني: خاصية ملائمة القوائم المالية للمؤسسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق

1	تساعد ملائمة لقوائم المالية متخذي القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب			
2	تتميز المعلومات المحاسبية بقيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها			
3	الإفصاح المحاسبي عن الملائمة في القوائم المالية يعبر عن صدق الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة			
4	توفر القوائم المالي تغذية عكسية كافية عن نتائج أنشطة وأعمال الشركة			
5	عند القيام بعملية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية فإنه يتم ترجيح خاصية الملائمة			
6	تؤثر خاصية الملائمة على اتخاذ القرار بناء على معطيات القوائم المالية			
7	تزيد القيمة التنبؤية من فاعلية المعلومة المحاسبية وكفاءتها			
8	كلما كانت العناصر الرئيسية لخاصية الملائمة (التغذية العكسية، القيمة التنبؤية، التوقيت الملائم) مترابطة مع بعضها تكون المعلومات المالية أكثر نفعا وأكثر ملائمة لاتخاذ القرار			

المحور الثالث: أثر السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة للقوائم المالية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	استخدام الإدارة لأحكامها وتقديراتها في تطبيق السياسات المحاسبية يؤدي إلى معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم الملية			
2	إن الإفصاح عن اختيار السياسات المحاسبية يعكس صدق القوائم المالية في تصوير واقع المؤسسة			
3	يؤدي تطبيق سياسات محاسبية متسقة إلى قوائم مالية تتميز بالملائمة			
4	يؤثر الالتزام بالسياسة المحاسبية وتغيرها على القدرة التنبؤية للقوائم المالية			
5	يساعد الثبات في السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار في الوقت الملائم			

6	يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها			
7	يساعد الثبات في السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار في السياسات المحاسبية			
8	إن الثبات على تطبيق نفس السياسات المحاسبية يزيد من جودة القوائم المالية			

قائمة المحكمين

الأستاذ	الرتبة
بكاري بلخير	أستاذ محاضرة "أ" جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"
كويسي مُحَمَّد	أستاذ محاضرة "أ" جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"
خمقاني بدر الزمان	أستاذ محاضرة"أ" معهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"
بدوي إلياس	أستاذ محاضرة "أ" جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الرموز والاختبارات	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم	
تمهيد	2
المبحث الأول: عرض عام حول السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية	3
المطلب الأول: عرض عام حول السياسات المحاسبية	3
الفرع الأول: تعريف السياسات المحاسبية	3
الفرع الثاني:أنواع السياسات المحاسبية	4
الفرع الثالث:أهمية السياسات المحاسبية وأهدافها	10
أولا: أهمية السياسات المحاسبية	10

الفهرس

ثانيا: أهداف السياسات المحاسبية	10
المطلب الثاني محددات اختيار السياسات المحاسبية ودوافع تغييرها	13
الفرع الأول: محددات اختيار السياسات المحاسبية	13
الفرع الثاني: دوافع تغيير السياسات المحاسبية	16
المطلب الثالث: الأساس النظري لخاصية الملائمة للقوائم المالية	18
الفرع لأول: تعريف خاصية الملائمة للقوائم المالية	19
الفرع الثاني: خصائص الملائمة للقوائم المالية	19
المطلب الرابع خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	21
المبحث الثالث:الدراسات السابقة في موضوع السياسات المحاسبية وخاصية الملائمة للقوائم المالية	22
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	22
المطلب الثاني: الدراسة السابقة باللغة الأجنبية	27
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيـد	33
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	34
المطلب الأول: منهجية الدراسة	34
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	34

الفهرس

الفرع الثاني: بيانات وأدوات الدراسة	35
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	36
المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية والإجراءات المتبعة	37
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية و القياسية	37
الفرع الثاني: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان	38
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها	39
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة	39
الفرع الأول: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة	39
الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات	43
المطلب الثاني: مناقشة وتحليل الفرضيات	49
خلاصة الفصل	51
الخاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	56
قائمة الملاحق	60
الفهرس	69